



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

اثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية (2006 – 2017)

The Impact of Kuwaiti Diplomatic Mediation in the Arab Conflicts (2006 - 2017)

إعداد الطالب

عادل محمد سعد العدواني

(1670600021)

إشراف

الدكتور محمد يوسف درادكة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة

في جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الصيفي / 2018م

قرار لجنة المناقشة

اثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية (2006 - 2017)

The Impact of Kuwaiti Diplomatic Mediation in the Arab Conflicts

(2006 - 2017)

إعداد

عادل محمد سعد العدواني

المشرف

الدكتور محمد يوسف درادكة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع		الاسم
	مشرفاً ورئيساً	الدكتور محمد درادكة
	عضواً	الدكتور عادل القاضي
	عضواً	الدكتور عبدالسلام الخوالدة
	عضواً خارجياً	الدكتور وليد العويمر

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2018

الفصل الصيفي 2017/2018 م

ب

ب

تفويض

أنا عادل محمد سعد العدواني أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: 

التاريخ: 30/7/2024

إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: عادل محمد سعد العدواني

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة القسم: العلوم السياسية

أقر بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المتعلقة بإعداد

رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية (2006 - 2017)

توقيع الطالب: 

التاريخ: ٢٤ / ١٧ / ٢٠١٧

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع لوالدي وولدي غفر الله لهما وادخلهما فسيح جناته فهما من كانا لي عون في مسيرتي التعليمية وهما الداعمين الأساسيين لي ولما وصلت اليه الآن وإلى ما سأصل اليه إن شاء الله.

كما اهدي هذا العمل إلى عائلتي وأبنائي واخواني متمنياً أن يكون هذا العمل نبراسيحتذى به.

"وأخيراً اهدي هذا العمل إلى كل من يكن لي المحبة والاحترام"

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وبعد اتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور محمد يوسف درادكه الذي اشرف على هذه الدراسة ولولا الله ثم لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

كما اتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة ممثلة بكل من الدكتور عادل القاضي والدكتور عبدالسلام الخوالدة والدكتور وليد العويمر تواضعهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في إنارة طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

الفهرس

ب.....	قرار لجنة المناقشة
ج.....	التفويض
د.....	اقرار
ه.....	الإهداء
و.....	شكر وتقدير
ز.....	الفهرس
ط.....	ملخص
ي.....	Abstract
1.....	الفصل التمهيدي خلفية الدراسة وأهميتها
1.....	مقدمة
3.....	مشكلة الدراسة واستئلتها
3.....	اهداف الدراسة
3.....	اهمية الدراسة
4.....	فرضيات الدراسة
4.....	حدود الدراسة
5.....	مفاهيم ومصطلحات الدراسة
6.....	منهجية الدراسة
7.....	الدراسات السابقة
11.....	الفصل الاول ادوات السياسة الخارجية (الدراسة النظرية)
11.....	المقدمة:
13.....	المبحث الاول الطرق الدبلوماسية السياسية

32	الفصل الثاني دور الوساطة الكويتية في حل النزاعات العربية
32	مقدمة
36	المبحث الاول اسس ومرتكزات العلاقات الكويتية العربية
45	المبحث الثاني الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية
62	الفصل الثالث مناقشة النتائج والفرضيات والتوصيات
62	أولاً: مناقشة النتائج والفرضيات:
65	ثانياً: النتائج والفرضيات:
66	ثالثاً: التوصيات:
67	قائمة المراجع

اثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية (2006 - 2017)

إعداد

عادل محمد سعد العدواني

المشرف

الدكتور محمد يوسف درادكة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تناول الوساطة الدبلوماسية الكويتية ودورها في حل النزاعات العربية خلال الفترة (2006-2017) من خلال توضيح الاسباب التي دعت الكويت لتقوم بدور الوسيط في حل النزاعات العربية والتعرف على العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية، وتوضيح الفوائد المراد تحقيقها من قيام الكويت بدور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية في حل النزاعات العربية وبيان فرص نجاح الكويت في جهود الوساطة في حل النزاعات العربية استخدم الباحث المنهج التاريخي ومنهج نظرية الدور لتحقيق اهداف الدراسة حيث بينت الدراسة بان الاهداف والفوائد التي دعت السياسة الخارجية الكويتية للقيام بتنفيذ الوساطة الدبلوماسية في سياستها الخارجية في حل النزاعات العربية تمثلت بمحاولة الخروج الى الساحة السياسية الدولية و الإقليمية من خلال لعب دور الوسيط في حل النزاعات وإيجاد مكاناً سياسياً قوياً لها بين دول الخليج العربي والوطن العربي بأكمله، إبقاء علاقات الكويت مفتوحة على كافة الأصعدة مع الدول العربية قاطبة من دون تأثير بما أفرزه الربيع العربي، العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية تمثلت بقدرات الكويت المالية الضخمة، لعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الوساطة، السياسة الخارجية، الدبلوماسية، فض النزاع.

The Impact of Kuwaiti Diplomatic Mediation in the Arab Conflicts (2006 - 2017)

Preparation

Adel Mohamed Saad El-Adwani

Supervisor

Dr. Mohammed Yousef Daradkeh

Abstract

The study aimed at dealing with the Kuwaiti diplomatic mediation and its role in solving the Arab disputes during the period 2006-2017 by clarifying the reasons that called for the role of mediator in resolving the Arab disputes and identifying the factors that played a role in Kuwait's success in resolving the Arab disputes. Which aims to achieve the role of Kuwait as a mediator in Kuwait's foreign policy in resolving Arab disputes, and to indicate the chances of success of Kuwait in the mediation efforts in resolving Arab conflicts?

The researcher used the historical method and the decision-making method to achieve the objectives of the study. The study showed that the objectives and benefits that the Kuwaiti foreign policy called for the implementation of the diplomatic mediation in its foreign policy in solving the Arab disputes was the attempt to reach the international political arena by playing the role of mediator in resolving disputes A strong political place between the Gulf states and the entire Arab nation, to keep Kuwait's relations open at all levels with all Arab countries without being influenced by the Arab Spring, factors that played a role in Kuwait's success in resolving disputes The Kuwait Fund for Economic Development played a major role in using the economic tools to achieve Kuwait's foreign policy objectives.

Keywords: mediation, foreign policy, diplomacy, conflict resolution

الفصل التمهيدي

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة

تعد الوساطة من أكثر الوسائل ذات فعالية باعتبارها تجنب الأطراف المتنازعة اللجوء الى القضاء وتستغرق وقتاً طويلاً للفصل في المنازعات الدولية، لذا لعبت الوساطة دوراً كبيراً في ذلك، كما تعرف الوساطة على انها أسلوب فعال في حل النزاع، لذا ادت الوساطة دوراً كبيراً في مجال النزاعات الدولية. (الصمادي، 2010، 21)

ويقصد بالوساطة العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها أن يحلوا خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث، دولة واحدة أو أكثر أو حتى شخصية إقليمية ودولية، وتهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة بطريقة تطوعية للوصول إلى صيغة مقبولة ومتفق عليها لدى كل الأطراف! ويتوقف نجاح الطرف الثالث في وساطته على قوته وقدرته بفرض الهيبة وتحمل تكاليف الوساطة. (الغنيم، 2004)

وتعد الكويت من الدول الصغيرة في حجمها الجغرافي وعدد سكانها*، ولكنها من الدول المؤثرة بشكل فاعل على المستويين الإقليمي والدولي حيث أن الكويت منذ استقلالها في عام 1961م حددت أهداف سياستها الخارجية، ووسائل وأدوات تحقيقها، وما زالت هناك مجموعة من المرتكزات والأسس وأهمها: التوازن والحياد الإيجابي*، أما عن أدوات تحقيقها فإن أهمها المساعدات الاقتصادية ودبلوماسية الوساطة. (الدعيج، 2010، 28)

*تبلغ مساحة الكويت 17.818 كم2 ويبلغ عدد سكانها 1.385.960 من مواطنين كويتيين، ديانة الدولة الديانة الاسلامية ونسبة 1% مسيحي، تتراوح اعمار الكويتيين بين فئة الشباب وفئة كبار السن، وفقاً لما ورد في ويكيبيديا. * **الحياد الإيجابي**: هو عدم أي تأييد طرف على الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي) و في نفس الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم مثل : حق الشعوب المستعمرة في الحرية و الاستقلال و حق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية و محاربة الأحلاف العسكرية. * **التوازن**: هي حالة من التساوي في القوة بين الدول.

يحتل الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية دوراً رئيسياً في فهم السياسة الخارجية للدول الصغيرة ومن بينها دولة الكويت، فهي دولة صغيرة محاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة، فكانت وسط إطار "مثلث الضغط"أ، بين العراق وإيران والسعودية؛ الأمر الذي كان يشكّل على الدوام هاجساً كبيراً في سياسة الكويت الخارجية؛ ذلك أن الخبرة التاريخية أظهرت، أن هؤلاء اللاعبين الرئيسيين في النظام الإقليمي لهذه المنطقة، يسعى كل طرف منهم إلى فرض نفوذه وسيطرته على بقية الأطراف الأخرى في هذه المنطقة وخصوصاً دول الخليج الصغيرة والتي من بينها الكويت، فكانت الإستراتيجية الكويتية قائمة على الاحتماء من صراعات هذه القوى الرئيسية في المنطقة، بالسعي في المقام الأول إلى الحفاظ على البقاء وبرز مثال على ذلك الغزو العراقي على الكويت عام 1990م. (الغنيم، 2004، 17)

وتحرص الكويت وباستمرار على البحث لنفسها عن دور إقليمي مؤثّر يخفف من ضغوط "مثلث الضغط" ويحد من المحاولات التوسعية لدى أيّ من أطرافه، فوجدت في دور الوساطة ضالتها وقامت بلعب هذا الدور بشكل فاعل، خصوصاً في الأزمات العربية والإقليمية، فأقامت الجسور واحتفظت بـ"شعرة معاوية"*، ولعبت الكويت دور الوساطة في حل نزاعات الدول العربية باعتبارها مساهماً أساسياً في استقرار وامن الكويت حيث ان النزاعات التي تعم المنطقة العربية ومن خلال ما قدمته الكويت في هذا المجال استقطب الاصدقاء من مختلف الدول العربية.(اسيري، 2000، 41).

كانت الكويت متمسكة في موضوع الوساطة بين الدول مثل شعرة معاوية والذي يقصد به الدهاء السياسي في العملية السياسية في فترة حكم الصحابة وهذا يعني أن للوساطة دور كبير في القدم لا يمكن إنكاره في العملية السياسية بين الأطراف المتنازعة.

وسيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة بيان اثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية خلال الفترة من (2006 – 2017).

* مثلث الضغط: وتعرف بوجود ثلاث دول كبيرة محيطة بدولة صغيرة.

* شعرة معاوية: المقصود بها الدهاء السياسي في فترة حكم الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان، رضي الله عنه مع كافة الأطراف المتنازعة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمحور مشكلة الدراسة في ظل الازمات التي يشهدها الخليج العربي الذي تعد دولة الكويت جزءاً لا يتجزأ منه من اكثر الاثار على طبيعة التوازن الاقليمي في الدول الامر ينعكس على السياسة الخارجية التي تنفذها الدول والكويت ليست بمعزل عن الصراعات والواجب استغلال النزاعات في الوصول الى حلول للنزاعات القائمة على مستوى الخليج العربي والاقليم العربي من خلال التدخل السياسي، وتتمثل مشكلة الدراسة بالاجابة على السؤال المركزي ما اثر الوساطة الكويتية في حل النزاعات العربية خلال فترة الدراسة (2006-2017) من خلال مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

ما الاهداف والفوائد التي دعت الكويت لتقوم بدور الوسيط في حل النزاعات العربية؟

ما العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية ؟

اهداف الدراسة

تحاول الدراسة الحالية العمل على توضيح الفوائد التي تجنيها الدول من خلال لعب دور الوسيط في النزاعات والتعرف على العوامل التي لها تأثير في حل النزاعات بين الدول من خلال السياسة الخارجية وتحديد السياسات الخارجية التي تتبناها الكويت في حل النزاعات بين الدول.

اهمية الدراسة

الاهمية العملية: تحاول الدراسة الحالية تقديم الفائدة لصناع القرار في دولة الكويت ودول الخليج العربي من خلال الاساليب والاستراتيجيات المستخدمة في الوساطة كأداة من ادوات السياسة الخارجية في حل النزاعات.
الاهمية العلمية: وتحاول الدراسة الحالية بان تكون من المرجعيات ولو بشكل مبسط للوساطة الممارسة في دولة الكويت وافادة الباحثين الدارسين في مجال السياسات الدولية كمرجعية بحثية مستقبلاً من خلال التركيز على الوساطة كأداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية في دولة الكويت من ناحية أولى .

كما تفيد الباحثين في مجال السياسة الخارجية فهم دور الوساطة كإحدى ادوات الدبلوماسية الكويتية من ناحية وترشيد صنع القرار السياسي الخارجي في الكويت من ناحية ثانية.

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة العامة في ان الوساطة الكويتية حققت اهدافها وفوائدها في محيطها الاقليمي العربي مما عزز مكانتها السياسية.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

الفرضية الاولى: ادى الموقع الجغرافي لدولة الكويت على اعتماد الوساطة في سياستها الخارجية مع محيطها الاقليمي العربي.

الفرضية الثانية: اثر المتغير القيادي ممثلاً بامير دولة الكويت دوراً في نجاح الوساطة الكويتية في محيطها الاقليمي العربي.

الفرضية الثالثة: اثر المتغير الاقتصادي في نجاح الوساطة الكويتية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية في جانبين وعلى النحو الآتي:

اولاً: الحدود الزمانية: حيث ستتناول الدراسة الفترة الزمنية خلال (2006-2017) فترة تولي الامير صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح الحكم في الكويت.

ثانياً: الحدود المكانية: سوف تقتصر الدراسة على الكويت والمحيط الاقليمي من الدول العربية.

ثالثاً: الحدود الموضوعية:تناول الوساطة الكويتية كاحدى ادوات السياسة الخارجية الكويتية الاكثر استعمالاً من الادوات الاخرى المتعارف عليها في الدبلوماسية الدولية متممة بالحيادية لمساعدتها في ايجاد الحلول المرضية لها.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الوساطة:

هي الجهد الذي يتم تقديمه من قبل طرف ثالث مستقل بين اطراف النزاع ويتسم الوسيط بالحيادية لتقديم المساعدة لأطراف النزاع في ايجاد الحلول المرضية لأطراف النزاع.(الصمادي، 2010، 4)

ويعرفها الباحث اجرائياً: الجهد الذي تقدمه الكويت في ايجاد الحلول المرضية لأطراف النزاع في الدول العربية بطريقة تطوعية لمساعدة الاطراف المتنازعة.

السياسة الخارجية:

عبارة عن برنامج العمل العلني الذي يتم اختياره من قبل ممثلون رسميون من الدولة من بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق اهداف محددة ضمن المحيط الدولي. (اسيري، 1993، 42)

ويعرفها الباحث اجرائياً: الخطة التي يتم الاعتماد عليها في تحديد اهداف الدولة الخارجية لتحقيق مصالحها بالطرق الدبلوماسية بحثاً عن الارتقاء في المصالح الوطنية الى اعلى المستويات بالطرق الدبلوماسية لبيان استقلالية السياسة الخارجية وتوزيعها وادواتها واستمراريتها وتغيرها وانماطها ووحدتها ومحدداتها لذا سيأخذ الباحث ادوات السياسة الخارجية ممثلة بالدبلوماسية كاحد اهم طرقها بالنسبة لدولة الكويت ممثلة بالوساطة كونها الاكثر استعمالاً من الطرق الدبلوماسية الاخرى كالمفاوضات والمسااعي الحميده والتوفيق وهذا ما ينسجم مع موضوع الدراسة.

الدبلوماسية:

هي مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين. (الرومي، 2010، 14)

ويعرفها الباحث اجرائياً بأنه الطرق المستخدمة من قبل دولة الكويت في تنظيمها لعلاقاتها الدولية في كافة الاصعدة وتحديداً في السياسة الخارجية في حل نزاعات الدول العربية.

فض النزاع:

فض النزاعات اصطلاحاً: مجموعة من الأفكار والطرق المستخدمة للحد من النزاع، إلى جانب مصطلح "فض النزاعات" يستخدم أحياناً مصطلح "فض الخلافات"، حيث هناك تداخل في المعنى بين مصطلح نزاع وخلاف، مصطلح نزاع اوسع واشمل من مصطلح خلاف، فهو معني أكثر بالجهد المادي من النقاش الكلامي. (الخرندار، 2011، 11)

فض النزاعات اجرائياً: ويقصد الباحث هنا المحاولات التي تقدمها الكويت في ازالة الخصومات والخلافات فيما بين الدول العربية عبر ادوات الدبلوماسية وعلى رأسها الوساطة كالوساطة في الازمة الخليجية عام 2014م والتي تمثلت بمقاطعة كل من السعودية والإمارات والبحرين، علاقاتها مع قطر.

منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة مجموعة من المناهج العلمية وعلى النحو الآتي:

المنهج التاريخي: حيث سيتم توضيح الدور الذي قدمه الكويت في سبيل حل النزاعات بين الدول العربية حيث قام الباحث بالبحث والكشف عن الحقيقة التاريخية من خلال عرض الاحداث والوقائع المتعلقة بالوساطة الكويتية وفقاً للتسلسل الزمني للبناء عليها واستخراج الاستنتاجات وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة ويظهر من خلال الفصل الثاني .

نظرية الدور : شهد حقل العلاقات الدولية منذ بروزه كحقلًا علمياً أكاديمياً بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الأحداث والتطورات، ويقضى التفسير العلمي لهذه الأحداث استخدام نظريات تُبنى على افتراضات منطقية تكون الأساس الذي ينطلق منه في تفسير أي حدث سواء كان دولياً أو إقليمياً أو محلياً.

وبارتفاع وتيرة الأحداث الدولية وتسارعها في ظل غياب نظرية شاملة تفسر كل الأحداث، تعددت النظريات المفسرة كنتيجة لتركيز كل واحدة منها على جانب وإغفال جانب آخر، فهناك نظريات كليه تركز في التحليل على المستوى النظامي أي النظام الدولي ككل

إذ تعتمد في دراسة الظاهرة على العديد من المتغيرات وتعطي تفسيرات عامة، وكذلك هناك نظريات جزئية تركز في التحليل على أجزاء من النظام كمستوى الوحدة (الدولة) أي تركز على متغير واحد لفهم الظاهرة، إلا أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات تبدأ من الوصف، فالتفسير، فالتنبؤ وذلك بغية فرض منهجاً تحليلياً أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة ما.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة العنزي والخالدي (2000) بعنوان "تطور العلاقات الكويتية الافريقية وموقف الدول الافريقية من الاحتلال العراقي للكويت"، حيث هدفت الدراسة الى الوقوف وبشكل دقيق على التطور الحاصل في العلاقة بين الكويت وافريقيا، وتوضيح الإمكانيات التي رصدت لتحقيق هذه السياسة، وبينت نتائج الدراسة بان متطلبات السياسة الخارجية الكويتية التي اعقبت الاستقلال قد حتمت عليها التنسيق مع الدول العربية للعمل الجماعي والتركيز على القضايا المصرية وان السياسة الكويتية بدأت بتعزيز العمل الثنائي الكويتي الافريقي في العديد من المجالات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية وقامت بتنشيط عمل المنظمات غير الحكومية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الكويتية.

دراسة حمدان (2003) بعنوان "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة" وركزت الدراسة على ان الوساطة تشكل شكل من اشكال ادارة الصراع يسهلها طرف ثالث يكون في العادة محايد وغير متورط كطرف نزاع حيث تعتمد الوساطة على التزام الاطراف بقاعدة صريحة او بحكم صريح اصدرة طرف ثالث، وبينت الدراسة بان هناك العديد من النتائج الايجابية للوساطة في حل النزاعات بين الدول الا ان بعض المحاولات العربية باءت بالفشل في بعض المحاولات التي تمثلت بتقديم وساطات لحل نزاعات بين دول عربية.

دراسة السلطان (2012) بعنوان "الوساطة اداة رئيسية من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً واسلامياً" وهدفت الدراسة الى التعرف الى نماذج من الوساطة التي مارستها الكويت على الساحتين العربية والاسلامية ومدى تأثيرها على مكان دولة الكويت منذ استقلالها وحتى عام 2012م وكذلك عرض المراحل التاريخية التي مرت على السياسة الخارجية الكويتية واتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي، وبينت النتائج بان الكويت تبني الكثير تعمل على بناء علاقاتها مع جميع الدول العربية والاسلامية عبر الوساطة الدبلوماسية القائمة على الحيادية الايجابية مما اسهم في تحقيق اهدافها وضمان الامن القومي العربي.

دراسة القحطاني (2015) بعنوان "استراتيجية الوساطة في حل النزاعات العربية" حيث هدفت الدراسة الى البحث في دور الوساطة في حل النزاعات العربية باستخدام منهجي التحليل والتحليل التاريخي وصنع القرار، حيث بينت النتائج بان الوساطة تلعب دور فعال ومؤثر في انهاء الكثير من النزاعات العربية، وكذلك تعد الوساطة من اكثر الطرق سهولة واقلها مشقة في تسوية النزاعات بين الاطراف المتنازعة بدلاً من الطرق الاخرى التقليدية، وان نتائج الوساطات بين اطراف النزاع تكون مرضية لكافة الاطراف، وكذلك ان المملكة العربية السعودية كان لها دور بارز في عملية الوساطة لحل الكثير من النزاعات العربية.

دراسة بوسعدية (2016) بعنوان دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية وهدفت الدراسة الى البحث في الدور الذي تقوم به الجزائر من خلال الدبلوماسية في حل النزاعات الاقليمية وبينت الدراسة بان الدبلوماسية الجزائرية تعمل على محاولة حل النزاعات التي تثور في الدول المحيطة بها من خلال مجموعة من الاسس والمبادئ يتمثل اهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصاً وحل النزاعات بطرق سلمية وكذلك دعم حق الشعوب في تحقيق مصيرها وتخليصها من سيطرة الاستعمار، كما ان الجزائر شهدت مواقف عديد وعملت على تطبيق المبادئ السابقة وحافظت على مواقفها الداعية للحلول السلمية حيث بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها وان كان لها موقف منها على غرار الازمات التي عصفت ببعض الدول الافريقية ودول الجوار.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

دراسة (Youssef, 2014) بعنوان Mediation and Conflict Resolution in the Arab World: The Role of the Arab League الوساطة وحل النزاعات في العالم العربي: دور جامعة الدول العربية وتهدف الدراسة الى تحليل الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربي في محاولة لحل عدد من الصراعات في العالم العربي من خلال معالجة الأحكام القانونية للجامعة العربية المتعلقة بالوساطة، وقبول الوسيط من قبل الأطراف المعنية، والية تعامل جامعة الدول العربية مع مفهوم التحيز، ومعالجة الإطارات الخاطئة للصراع، والوصول والقبول بالتنازلات التي تتعارض مع مبادئ الجامعة العربية، وفهم دور القوى الخارجية، وتحديد محاولات جامعة الدول العربية لحل النزاعات، حيث بينت الدراسة بان الشرق الأوسط لديه أكثر من حصته العادلة من المشاكل العالمية وأن المنطقة في بعض الأحيان تكاد تكون تحتكر صراعات كبرى ، كثير منها لها آثار تتجاوز حدود المنطقة، وإن النظر إلى خريطة الصراعات والأزمات في الشرق الأوسط يمكن أن يكون تجربة محبطة إلى حد بعيد،

وانه وخلال العقود الثلاثة الماضية أو نحو ذلك ، عانى العالم العربي من حربين ضد العراق (1991 و 2003)، حربين ضد غزة (2008-2009 و 2012) ، حربين ضد لبنان (1982 و 2006)، اضطرابات سياسية متقطعة مطولة في اليمن ، حرب أهلية أدت إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011 ، حرب أهلية أخرى بدأت عام 1991 وأدت إلى فشل الدولة في الصومال ، وانقلاب عسكري في موريتانيا (أغسطس 2008). تواجه العديد من الدول في المنطقة حالياً، والتحديات الهائلة للتحويل على أمل نحو الديمقراطية وسيادة القانون. بدأ هذا مع الثورة في تونس (ديسمبر 2010) ، ثم الثورة المصرية (يناير 2011)، والتي تلتها تطورات دراماتيكية في ليبيا واليمن وسوريا ، مع تغييرات تؤثر على المنطقة وخارجها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

وجد الباحث بان الدراسات السابقة تناولت دور الوساطة في حل النزاعات العربية كدراسة (القحطاني، 2015) وتسلط الضوء على دور الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة كدراسة (حمدان، 2003)، اما الدراسة الحالية فأخذت على عاتقها توضيح دور الوساطة الكويتية بشكل مستقل في حل النزاعات العربية سعياً من الباحث الى ابراز اهمية الدور السياسي الذي تلعبه دولة الكويت للوقوف الى جانب الدول العربية في ظل المساعي والجهود التي يبذلها الامير صباح الأحمد.

يلاحظ بان الدراسة الحالية اتفقت مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم، حيث استخدمت المنهج التاريخي ومنهج نظرية الدور واتفقت في ذات المنهج كما ورد في دراسة (القحطاني، 2015) ودراسة (حمدان، 2003).

كما وجد الباحث بان غالب الدراسات تتفق في نتائجها حول وجود اثر مباشر للوساطة في السياسة الخارجية وكان ذلك واضحاً كما ورد في دراسة (القحطاني، 2015) وكذلك دراسة (العنزي والخالدي، 2000).

كما ان الدراسة الحالية ستقوم بتوضيح دور وزارة الخارجية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في السياسة الخارجية وتحديد ابرز النجاحات في مجال الوساطة الدولية.

الفصل الاول

ادوات السياسة الخارجية (الدراسة النظرية)

المقدمة:

عرفت الإنسانية عبر تاريخها الطويل العديد من الوسائل لتسوية النزاعات ومنها الطرق السلمية، إذ لم تكن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لفض النزاعات بين الدول والشعوب على الرغم أن التاريخ يعطي صورته قائمه عن تلك الصراعات والحروب التي خاضها الانسان ضد اخيه الانسان، الا ان البشرية وحضارات الشرق القديمة، وجدت العديد من الوسائل التي سعت من خلالها الى تفادي الحرب وتسوية الخلافات عن طريق المفاوضات وعقد الاتفاقيات كاتفاقية فرساي فينا وهي الاتفاقية التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى، وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت 6 أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919م، واتفاقية لاهاي (1) 1899، واتفاقية لاهاي (2) 1907م، التي اسهمت في تدوين قواعد القانون الدولي الذي وعبر مراحل عديدة من حيث مصادر تكوين قواعد من الاديان المختلفة الى افكار الفلاسفة وعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان عام 1948م، وبهذا تعد المفاوضات والوساطة احد الادوات التي اسهمت في تمكين قواعد القانون الدولي. (الكياي، 2010، 13)

والقانون الدولي مر في العديد من المراحل، حيث أنبثق عن الاديان المختلفة حيث ورد بمقتضى المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تم التصديق عليه بان حرية التعبير وهو حق لكل انسان من خلال اعتناق اراء دون مضايقة، وكذلك الاتفاقات الدولية، وإن تسمية القانون الدولي العام والتي تعود الى الفيلسوف الإنجليزي (بنتام) bentam الذي أطلق على علاقات الدول اسم "القانون الدولي". (زيدان، 2007، 38)

وبقيت فكرة حماية العالم من مآسي الحروب وويلاتها لدى الكثير من الشعوب منذ العصور القديمة، إلا أن إضفاء طابع السلمية على النزاعات الدولية، قد شهد تطور هائل خلال فترة القرن العشرين، وكان الحدث الحاسم في ذلك هو مؤتمري السلام عامي 1899 و1907 في لاهاي، وفي ظل انتشار ظاهرة التنظيمات الدولية، فقد اكتسبت القضايا المتعلقة بالحفاظ على الامن والسلام والتسوية السلمية للنزاعات أهمية خاصة. (الدعيج، 2010، 4)

والوسائل الدولية المستخدمة في القوى السلمية للمنازعات متعددة ومتباينة وتتنوع إلى وسائل دبلوماسية مثل (المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة، التوفيق، التحقيق، عرض المنازعات على المنظمات الدولية والإقليمية) وقانونية مثل (التحكيم الدولي والقضاء الدولي) (الضغوطات الإقتصادية من حظر وحصار ومقاطعة وتجميد للأموال أو العمل على حجزها في الخارج، أو سياسية ودبلوماسية أو من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية كخيار أخير)، ولقد عدت المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثانية مختلف هذه الوسائل، كما وضحت العديد من الاتفاقيات الدولية الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمر لاهاي لإقرار السلام الكثير من هذه الوسائل وما يرتبط بها من إجراءات وأحكام، فبينت اتفاقية لاهاي الأولى سنة 1907م الوسائل الدبلوماسية مثل الوساطة والمساعي الحميدة والتحكيم والتوفيق، وبين النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كل ما له علاقة بالسبل القضائية، كما عالجت معاهدة التحكيم العامة الصادرة في جنيف عام 1928م موضوع التوفيق. (الرومي، 2010، 26)

وسيقوم الباحث بعرض الفصل الاول من خلال المبحث التالي:

المبحث الاول: ادوات السياسة الخارجية.

المبحث الاول الطرق الدبلوماسية السياسية

الوسائل الدبلوماسية والسياسية والطرق المستخدمة في حل النزاعات الدولية عديدة ومتنوعة حيث انها نشأت كمنقذ لحل الخلافات بالطرق العسكرية واستخدام القوة التي كان ينظر إليها كوسيلة مشروعة وفيما بعد اعد ميثاق "بريان كللوج" عام 1928م واعتبر بان الحرب خارجة عن القانون والطرق السياسية لتسوية النزاعات، لذا قام الباحث بتناول ذلك عبر مطلبين اولهما المساعي الحميدة والمفاوضات، وثانيهما التوفيق والتحقيق.

وسيقوم الباحث بعرض المبحث من خلال أربع مطالب أولهما الدبلوماسية وأنواعها، وثانيهما المساعي الحميدة والمفاوضات وثالثهما التوفيق والتحقيق ورابعهما الوساطة كأداة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: الدبلوماسية وأنواعها.

المطلب الثاني: المساعي الحميدة والمفاوضات.

المطلب الثالث: التوفيق والتحقيق.

المطلب الرابع: الوساطة كأداة للسياسة الخارجية.

المطلب الاول

الدبلوماسية وانواعها

من خلال النشاطات الدبلوماسية المعروفة والمألوفة التي يمارسها المبعوثون الدبلوماسيون في إطار تمثيلهم لبلادهم والتركيز على جوانب معينة ويمكن التمييز في هذا الخصوص بين خمس منها:

دبلوماسية المحالفات والدبلوماسية الإقتصادية والدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية الأزمات والدبلوماسية الثقافية وسنتعرف على كل منها بالتفصيل :

مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية هي مصطلح يعود إلى العصر اليوناني، تدلّ الدبلوماسية على الوثائق والمعاهدات التي تبرم بين جهتين، وفي العصر الحالي انتشرت الدبلوماسية كجزء من العلاقات الدولية التي تربط الدول معاً، وتشمل كافة الالتزامات المتبادلة بين كلّ دولتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي، لتصبح الدبلوماسية جزءاً مهماً من السياسات الدولية، وأساساً من أساسات التعامل بين شعوب العالم، وطريقة للتواصل والتفاعل يستخدمها مجموعة من الأشخاص أثناء القيام بعمل ما.

وعرفت الدبلوماسية بانها مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب على اتباعها تطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة .

ومن ابرز الاتفاقيات المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م: وهي اتفاقية دولية تحدد الإجراءات والضوابط الخاصة بالعمل الدبلوماسي بين الدول وتبين الحقوق والواجبات الخاصة بأفراد البعثات الدبلوماسية، كما أتت على تحديد عدة مفاهيم كالحصانة الدبلوماسية وقطع العلاقات.(الصيفي، 2015)

اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية لسنة 1963م: أن الاطراف في هذه الاتفاقية قد انشئت علاقات قنصلية بين الشعوب وتعي اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة الخاصة بالمساواة في حق سيادة كل الدول والمحافظة على والامن الدوليين وبتمنية علاقات الصداقة بين الامم. (الصيفي، 2015)

أولا : دبلوماسية المحالفات :

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تركز على خلق درجة الترابط بين دولتين أو أكثر لتحقيق أهداف معينة وتسفر عما يعرف بالتحالف وتتطلب بذل جهد دبلوماسي كبير وتبدأ بالمشاورات وتستمر إلى أن يتم التوقيع على المعاهدة التي تقضي بتشكيل الحلف وهي ضاربة في التاريخ وليست حديثة وعرفت الشعوب القديمة فالممالك في بلاد الشام مارستها والتحالف مع الحثيين والمصريين لتأمين التجارة واستمرار السلم وفي العصور الحديثة نشطت دبلوماسية المحالفات ضد فرنسا بعد الثورة الفرنسية على أن الشيء الجديد في هذه الدبلوماسية هو التوسع في الأهداف التي ترمي إليها ودبلوماسية التحالفات جاءت في بداية القرن كإنعكاس للجوانب التالية:(ابوعبا، 2009، 106)

مقتضيات التوازن الدولي التي تتطلب تصحيح الاوضاع الناجمة عن الإختلال في توزيع القوى.

تطابق الأهداف والمصالح وتجانس المعتقدات والنظم السياسية.

طبيعة الظروف القائمة على الساحة الدولية في فترة زمنية معينة فقد تجد دولة من الدول أن من مصلحتها الإنحياز إلى تحالف أو تكتل معين.

ضعف القدرة العسكرية للدولة فتكون غايتها الإنضمام إلى دولة أو أكثر لتعزيز أمنها وضمان عدم الإعتداء عليها.

عدم الإستقرار الداخلي فالوضع الذي قد يمر به النظام السياسي يدفعه للبحث عن تحالفات خارجية تؤمن له دعما دوليا ويستثمره في الحيلولة دون انهياره.

نظرة الدولة إلى فكرة التحالف فبعض الدول لا ترى أن هذه الفكرة ترتبط بنوايا سيئة من جانب الدول الأخرى. عامل الخبرة التاريخية فالدول ذات التجارب التحالفية الإيجابية تقدم على التحالف إذا عرض عليها الأمر أما صاحبة التجارب السلبية فسوف تحجم بسبب تخوفها من النتائج .

حادثة العهد بالإستقلال فغالبية الدول الآفرو آسيوية تجنبت الدخول في أحلاف لأنها اعتبرتها مصدر تهديد لها.

ثانيا : الدبلوماسية الإقتصادية

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الإقتصادي في التعامل السياسي وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومن أهم تلك التكتلات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتطور الإقتصادي. (الكيالي، 2012، 26)

وتلجأ الدبلوماسية الإقتصادية إلى استخدام واحدة من الأدوات التالية :

تطبيق السياسات والتدابير الإقتصادية التي تشجع في قطاعات استيراد القطع والخدمات .

التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية.

فرض قيود على التحويلات الخارجية .

فتح القروض والمنح لبعض الدول بتسهيلات ائتمانية بفائدة أقل من سعر السوق

تغيير شروط التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة سواء للتقييد أو الإطلاق فيتغير هيكل العلاقات الإقتصادية الخارجية وتكون التغييرات شاملة لكل قطاعات التعامل الإقتصادي .

ولقد عمدت الدول الكبرى إلى استخدام هذه الدبلوماسية لتحقيق أغراض مماثلة فقد قام الإتحاد السوفيتي بقطع علاقته الإقتصادية مع يوغسلافيا بعد أن قامت يوغسلافيا بتحدي الإتحاد السوفيتي.

ويركز البعض على ما يسمى بسياسة البترودولار أو دبلوماسية المساعدات الإقتصادية ولها أثر كبير في تحديد طبيعة العلاقات الدولية في أيامنا هذه إذا كانت الغاية منها تحقيق عدة أهداف أهمها : (ابوعبا، 2009، 108)

مساعدة الدول المتخلفة على الخروج من دائرة الفقر .

وقف انتشار الشيوعية خارج حدود المعسكر الإشتراكي .

المساهمة في إدارة الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية .

الإستغلال السياسي والضغط على الدول المتخلفة .

وتكمن اهمية الدبلوماسية الإقتصادية في أن الأدوات الإقتصادية هي في الوقت الحاضر أكثر فاعلية من الأدوات الإستراتيجية في بلوغ الأهداف التي ترمي لها الدول المتقدمة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال دبلوماسيين نشطين وذوي خبرة عالية على فهم القضايا والمشكلات

ثالثاً: الدبلوماسية الوقائية

ويقصد بها تلك النشاطات التي تقوم بها الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات أو لإحتوائها وتسويتها أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر لإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى. (عبدالحى، 2014، 49)

وارتبط ظهور هذه الدبلوماسية بالأمين العام للأمم المتحدة (1953 - 1961) داج همرشلد حيث قاد التحرك الدبلوماسي لهذه المنظمة عام 1956 م في أزمة السويس ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيدا لتسوية الأزمة بصورة نهائية . (الكيالي، 2012، 27)

وقد استند الامين العام في ذلك إلى اعتبارات عديدة من أهمها :

أن على الأمانة العامة كفرع رئيسي للأمم المتحدة عبء سياسي ينبغي أن تقوم وفقا له بدور سياسي هام.

أن صراع القوتين العظمتين يتطلب قيام الأمين العام بدور الوسيط للتوفيق بينهما لصالح السلام العالمي .

انه نظرا لعجز بعض فروع الأمم المتحدة فإن الأمين العام يقوم بمفرده بحل المسائل التي تثير النزاع بين الدول حلا دوليا في حدود احترام القانون الدولي.

ويشير همرشلد إلى أن الأهمية الخاصة للدبلوماسية الوقائية تبدو في المواقف التي ينفجر فيها الصراع نتيجة وجود فراغ القوة في مناطق الدول غير المنحازة , فتكون مهمة هذه الدبلوماسية هي ملء الفراغ وبصورة مؤقتة إلى أن يتم ملء الفراغ بقوة ذاتية تتوفر من خلال مبادرات واتفاقات تتم بين الدول المعنية . (ابوعباه، 2009، 110)

ويرى همرشلد أن قيام الأمم المتحدة بممارسة هذه الدبلوماسية لعزل النزاعات المحدودة عن صراعات القوى الكبرى وتطويقها وتسويتها ويهيء المناخ لإنهاء هذه الصراعات من ناحية و يتيح للقوى الكبرى فرصة التحرك المشترك من منطلق الإحساس بالمسؤولية الدولية المشتركة ويتوقف نجاح الأمم المتحدة بقدرتها على بلورة نمط من السياسات العملية المتوازنة بحيث لا تخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف آخر. (عبدالحى، 2014، 50)

واستطاعت هذه السياسة كما يرى همرشلد تحقيق أهدافها كما حدث في أزمة السويس والكونغو وقبرص حيث تحركت الأمم المتحدة بوسائلها الخاصة لحل النزاعات دون استقطاب القوى الكبرى لداخل الصراع على أن نجاح هذه السياسة الوقائية ارتبط بعجز القوى الكبرى عن استقطاب النزاعات إليها بسبب صراعات تلك القوى ومناورتها واستخدامها لحق التصويت في مجلس الأمن فجاءت جهود الأمم المتحدة كتطبيق لنظام الأمن الجماعي ومثلت تلك الجهود إنجازا هاما خاصة أنها تمت في عصر مايسمى بالحرب الباردة . (الكيالي، 2012، 28)

رابعا : دبلوماسية الأزمات

ويقصد بها الجهود التي تقوم بها القوى الكبرى في الأزمات الدولية وتتحدد بطبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها أو من حيث المساهمات التي تتميز بها وعلينا أن نميز بين فترتين :

في فترة الحرب الباردة : كانت تهيمن على كل من القوتين العظميين الرغبة في تثبيت الأمر الواقع في أي أزمة أو تغييره وفق انسجامه مع مصالحها تحت زعم التمسك بالشرعية الدولية فأحدى القوتين تقوم بتثبيت الأمر الواقع وإصباح الشرعية الدولية عليه ودفع الأطراف الأخرى إلى التسليم به من منطلق أن أي تغير في الأوضاع يؤدي إلى خلق أوضاع تهدد السلام والإستقرار الدوليين والقوة الثانية تقوم بالعمل على تغيير هذا الواقع من منطلق أنه مناف للشرعية الدولية وأن استمراره يهدد السلام والإستقرار الدوليين ولذلك تعمل على دفع الأطراف إلى مساندتها. (عبدالحى،

2014، 51)

وفي مثل هذه الحالة تحمل دبلوماسية الأزمات السمات التالية:

أ) تصوير الأزمات الدولية من منظور عقائدي : أي إضفاء الطابع العقائدي على الأزمات الدولية بحيث تبدو وكأنها انعكاس لتحديات بين عالمين متناقضين في المبادئ والمعتقدات والقيم مما يجعل كل منها متصلبا في مواقفه من تلك الأزمات , الأمر الذي يؤدي إلى تسخينها وعدم حلها.

ب) اعتماد أسلوب الإثارة الدعائية : حيث تلجأ كل واحدة من القوتين العظميين إلى استخدام أسلوب الإثارة الدعائية بين الأطراف لكسب تأييدها واستقطابها إلى جانبها مما يضعف دور الأطراف المعنية مباشرة بالأزمة

ج) اللجوء إلى أسلوب التهديد : وما يرتبط بذلك من تضيق لفرص الحل وتعقيد لمهمة التفاوض لأن هذا الأسلوب يؤدي لشيوع التهديد المتبادل بين اطراف الأزمات الدولية لإشاعة الإنطباع بأن السياسات المتبعة من جانب كل طرف تركز على قوة هامة يمتلكها . (النعيمة، 2011، 91)

وقد ساعد على بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات ومن بين نتائج ممارسة هذه الدبلوماسية في ظل الحرب الباردة ظهور أطراف ثالثة غيرالقوتين العظميين وازدياد تأثيرها على إدارة الأزمات مما أدى لتعقيد إدارتها أو إلى اتخاذ القوى الكبرى لقرارات معينة لمجرد إرضاء الأطراف الجديدة ، أما في فترة الإنفراج والوفاق فقد هيمنت على القوتين العظميين الرغبة في التوصل إلى حلول للأزمات الدولية وفقا لمقتضيات الواقع الدولي بكل أبعاده ودلالاته أي في إطار التوازن العام للنظام الدولي وفي إطار التعاون والتنسيق بينهما وليس شرعية الأمر الواقع . (الكيالي، 2012، 32)

وفي مثل هذه الحالة تمت ممارسة دبلوماسية الأزمات وفقا للإعتبارات التالية :

استحالة مواجهة الأزمات الدولية بوسيلة الحرب النووية مهما كانت خطورتها وذلك من منطلق أن توازن الرعب النووي هو الذي يحكم العلاقة بين القوى النووية في المجتمع الدولي.

التخلي عن أسلوب الإثارة الدعائية لأن إدارة الأزمات من موقع القوة لم يعد له ما يبرره بعد إقتناع القوى الكبرى بضرورة حل الأزمات وفقا لمقتضيات الواقع الدولي . (الكيالي، 2012، 35)

خامسا : الدبلوماسية الثقافية

ويقصد بها تلك الجهود التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها اتجاه الدول الأخرى وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الأقطار الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية بين الشعوب (النعيمة، 2011، 95).

وقد هيأت لهذا النوع من الدبلوماسية ثلاثة عوامل رئيسية :

تضاؤل حدة الحرب الباردة وتأثر هيكلية النظام الدولي ب بروز قوى جديدة وخصوصا بعد ظهور دول كالصين واليابان والمجموعة الأوروبية حيث أخذت تتحرك إلى جانب الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي كقوى كبرى .

لقد حدثت تغيرات هامة في العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية حيث ظهرت مجالات جديدة للتعاون بين مختلف الدول الكبيرة والصغيرة والشعوب التي لم تكن تعرف شيئا عن غيرها وبدأ كل منها يكتشف الآخر .

اهتمام الشعوب بإنشاء وتنمية شبكة من العلاقات العلمية والتكنولوجية وشبكة من هذا النوع تؤدي لإحداث تغييرات هامة في العلاقات الدولية وتطبيق للأبحاث العلمية في عدة مجالات وبالتالي مواجهة مشكلات البيئة والمشكلات الإقتصادية والإجتماعية .

ازدياد أهمية الدبلوماسية الثقافية كقوة مؤثرة في كل من النظام الدولي والنظم الإقليمية والتحرك في هذا المجال يمكن ان يكون في مستويين، والبحث عن مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية وتطويرها وتطوير نظرة كل شعب لنفسه ولغيره من الشعوب الأخرى (عبدالحى، 2014، 56)

المستوى الاول : يعني القيم الأساسية للجماعة البشرية.

المستوى الثاني : يرتبط بالإفتراضات الأساسية وما يسعى إليه كل شعب لتحقيقه في هذا العالم ودوره ورسالته.

إذا كانت الدبلوماسية الثقافية قادرة على القيام بدور فاعل في المجتمعات فإنه يمكن أن يكون لها تأثيرها عبر تحركات المنظمات الدولية .

لقد حددت الأمم المتحدة عبر ميثاقها ومن خلال آلاف القرارات الإطار العام لقيم الجماعة الدولية حيث الإهتمام بمشكلات الجوع والحرية والمأوى والتعليم وغيرها . (ابوعباه، 2009، 115)

المطلب الثاني

المساعي الحميدة والمفاوضات

أولاً: المساعي الحميدة

في حال أخفقت دولتان في الوصول إلى حل يرضي الطرفين في النزاع تقوم دولة اخرى (ثالثة) كطرف محايد بالتدخل بصورة وديه لمساعدة الدولتين على حل النزاع، فالمساعي الحميدة يقصد بها أن دولة لا علاقة لها بالنزاع القائم تقوم بالتدخل من نفسها بكياسة بين الدولتين سعياً منها لإنهاء النزاع، ومن شأن المساعي الحميدة إما العمل على الحيلولة دون تطور الخلاف إلى نزاع مسلح، أو محاولة القضاء على نزاع مسلح نشب بين الدولتين، والأمثلة كثيرة على كل من النوعين السابقين فقد عينت منظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الثالث المنعقد في الرياض أواخر عام 1980م، لجنة إسلامية للمساعي الحميدة بين العراق وإيران، بهدف وضع حد للنزاع القائم بينهما، وقد جرت العادة منذ عهد الأمين العام الثاني للأمم المتحدة الأمين العام الثاني للأمم المتحدة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld) حتى عهد الأمين العام الحالي كوفي عنان أن يبذل الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة لحل النزاعات بين الدول، وقد نجح في بعضها كالمساعي الحميدة المبذولة عام 1955م بين الولايات المتحدة والصين بينما أخفق في بعضها الآخر، كالنزاع العراقي الإيراني قبل تفجره في الحرب الدموية ذات الثماني سنوات التي امتدت خلال الفترة (1980-1988) والحروب الجارية في التسعينات في البوسنة وكوسوفو ورواند وأفغانستان. (الدعيج، 2010)

والمساعي الحميدة تتمثل بالجهود السلمية التي يقوم الطرف الثالث ببذلها وليس طرفاً من اطراف النزاع بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ومساعدتها على إيجاد صيغة ودية لتسوية ذلك النزاع بأنه وسيلة سلمية توافق عليها الأطراف المتنازعة . (Bastid, 1956,21)

والمساعي الحميدة تعد بمثابة جهود ودية من قبل طرف ثالث، وهدفها تصفية الأجواء بين الأطراف المتنازعة، والحث والسعي الى إجراء مفاوضات فيما بينها، بالطرق الدبلوماسية المعروفة لغرض تسوية النزاع، فإن هذه الجهود يمكن أن تقوم بها دولة أو شخص معين كرئيس دولة أو حكومة، أو مندوب منظمة، أو بصفة جماعية، وفي كل الحالات، فالمساعي الحميدة لا تشارك بمقترحات أو شروط بين الأطراف المتنازعة، بأية صيغة كانت، وإذا طلب منها من قبل الأطراف المتنازعة، فإن ما تتقدم به من مقترحات لا يتعدى كونه مشورة ليس لها صفة الإلزام، حيث يمكن للأطراف المتنازعة أن تقبل بها أو أن ترفضها، دون أن يشكل ذلك خرقاً لقواعد القانون الدولي. (انيل، 1999، 56)

وتعتبر المساعي الحميدة من الوسائل السلمية الدبلوماسية المستخدمة لحل النزاعات الدولية والإقليمية التي أشارت إليها اتفاقيات لاهاي لعام (1899 - 1907) وقامت بالسماح للدول باستخدامها في العلاقات المتبادلة ومن الأمثلة على ذلك المساعي الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية بين تونس وفرنسا عام 1908م، ومساعي السويد بين العراق وإيران عام 1962م واللجنة التي كونها مجلس الأمن الدولي لحل القضية الاندونيسية عام 1947م، حيث أثمرت مساعيها بعقد اتفاقية هدنة بين إندونيسيا وهولندا. (الشاعري، 2006، 11)

كما أدت هذه الوسيلة إلى تسوية بعض المنازعات التي كانت في مرحلتها الأولية مثل النزاع بين بوليفيا والباراغواي عام 1932م حول مشكلة شاكو التي تمت تسويتها بفضل المساعي الحميدة التي قامت بها دول أمريكا الجنوبية مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، والتي تمت تسويتها من خلال المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس المصري محمد حسني مبارك وتم حسمها حسب الاتفاقيات التي أدت إلى تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين البلدين الشقيقتين خلال عام 1965م. (فؤاد، 1995، 21)

والمساعي الحميدة لها أهمية خاصة، فعندما يتفاقم النزاع ويؤدي إلى سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتنازعة، مما يندرج بالخطر ويهدد باللجوء إلى استخدام القوة فيما بينها، حينها يتم تدخل الطرف الثالث لتقديم المساعي الودية للتخفيف من حدة التوتر، وتهيئة السبل أمام الدول المتنازعة للوصول إلى اتفاق يتم من خلالها وقف استخدام القوة بينها ومنع حدوث أي نزاع بينها ويدفعها في الوقت ذاته إلى الجلوس على مائدة المفاوضات لحلها بشكل سلمي بالكيفية التي يرونها مناسبة ومتفقة مع مصالحهم. (انيل، 1999، 59)

ويقوم الطرف الثالث حسبما تفضيه طبيعة النزاع، وبعد موافقة الأطراف بإيفاد ممثل شخصي عنه، أو بعثات فنية تمكنه من الاطلاع الكامل على جميع التفاصيل المتعلقة بالقضايا الجوهرية ذات العلاقة بالنزاع، وقد تم إيفاد بعثات من هذا النوع إلى الصحراء الغربية خلال عام 1990م من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان للنظر في النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو. (غالي، 1990، 33)

ثانياً: المفاوضات

تعد من أبسط الوسائل التي يتم اللجوء إليها من قبل الدول لحل نزاعاتها، وتتم عادة من خلال ممثلي الحكومات المتنازعة الذين يجرون فيما بينهم محادثات بقصد تبادل الرأي في الشأن المتنازع فيه وتقليب وجهات النظر فيها من أجل الوصول إلى حلول مرضية للفريقين والمفاوضات قد تكون شفوية تجري في مؤتمرات، أو خطية تتجلى في تبادل مذكرات وكتب ومستندات كما يشترط لنجاحها تكافؤ الأساليب السياسية التي تتبع من قبل من يباشرها وإلا سقطت الدولة الضعيفة فريسة لشروط تملئها عليها الدول الكبرى، حيث إن هناك الكثير من الامثلة على لجوء الدولة إلى حل مشكلاتها من خلال المفاوضات المباشرة ومثال ذلك قضية حوض السارب، وكذلك قضية إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية عام 1949م، وايضاً معاهدة السلام المصرية عام 1973م، كما أن الأمم المتحدة اعتمدت على المفاوضة المباشرة بين الأطراف المعنية لحل نزاعاتهم التي عرضت عليها أو تم طرحها أمامها. (الصمادي، 2010، ص 73)

تعرف المفاوضات على أنها قيام الدول بالحوار والتشاور والتباحث والنقاش كخطوة لتحقيق الاتفاق حول القضايا المتنازع عليها وذات الصلة بمصالحهم المشتركة، وهي كما هو معروف أداة ذات صفتين شخصية ورسمية، تستخدم لتمهيد الطريق لعقد الاتفاقات التي قد تشمل بعض

قضية حوض السار: إقليم في الجزء الغربي من أوروبا، يقع في حوض نهر السار بين فرنسا وألمانيا، وكان في القرن التاسع عشر جزءاً من ألمانيا. وبعد الحرب العالمية الأولى أخضع لإدارة عصبة الأمم (1919 - 1935)، ثم أصبح ولاية ألمانية عام 1935م، وبعد الحرب العالمية الثانية أخضع للسيطرة الفرنسية، ثم أعيد إلى ألمانيا الغربية إثر استفتاء جرى في أول يناير 1957 وهو اليوم ولاية من ولاياتها، وإقليم السار غني بالفحم الحجري وله شهرة واسعة في صناعة الحديد والصلب.

أو كافة جوانب متطلبات الحياة الاجتماعية والتعاونية، كخطوة لتنظيم الصلات وحل المعوقات في إطار تكوين العلاقات بين الدول الممثلة للأمم والشعوب، ومعرفة مصير ومستقبل العلاقات المتوقع إقامتها فيما بينها، كما أنها تمثل الإداة الأساسية لتحديد الصيغ والهيكل الواقعية للتفاهم المشترك بين الدول لخدمة مصالحها المشتركة وتحديد شروطها والمدة القانونية المحددة لفعاليتها وتطبيقاتها..(الشاعري، 2006)

وبقيت مفردة مفاوضات تستعمل للتعبير عن التعامل السلمي بين الدول حتى منتصف القرن السابع عشر، حيث حلت محلها عبارة الدبلوماسية التي يعرفها البعض بأنها المفاوضات، وتعرف الدبلوماسية المعاصرة على أنها إدارة العلاقات الدولية بالتفاوض. (Rousseau, 1990)

أن المفاوضات هي تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين أو أكثر من أجل تسوية النزاع القائم بينهما، كما تعد المفاوضات من أقدم وسائل تسوية النزاعات الدولية وتحظى بتأييد واسع النطاق، ويمكن أن تكون نافعة تماما في الوصول إلى حل توفيقي بين المصالح المتنازعة، إذ أنها من أسرع وأكثر الطرق فاعلية لتسوية النزاعات الدولية، وليس للمفاوضات شكلاً محدداً فقد تكون شفوية، حيث يتبادل الأطراف وجهات النظر مباشرة، وقد تكون مكتوبة في صورة مادة أو أكثر يقدمها أحد الأطراف، ويرد عليها الطرف الثاني بصياغة أخرى أكثر وضوحاً.(عبدالعال، 2010، 13)

وتعد المفاوضات عبارة عن مناقشات ومحادثات يقدم خلالها كل طرف مقترحاته وتصوراتهِ للمسألة ويتلقى المقترحات والتصورات المضادة من الطرف الآخر، وقد تكون في صورة مذكرات متبادلة ترسل بالحقيبة الدبلوماسية، أو مع مبعوث دبلوماسي خاص. (الصمادي، 2010)

وتعد المفاوضات أول القنوات الهامة التي يجب على الدول سلوكها عادة من أجل إزالة الخلافات والتوترات التي تنشأ فيما بينها، وذلك لما تتميز به من مرونة و يسر في العمل على تسوية جميع أشكال النزاع ااتبسوية مباشرة وودية سواء كانت ذات طابع سياسي، أو قانوني، كما أن المفاوضات الدبلوماسية تعد جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار الوطني في اي دولة من الدول، وبالتالي فإن تسوية النزاعات، إنما تأتي انعكاس للاتصال بين صانعي القرار في دولتي التفاوض وقناعة الدول بأن هناك إمكانية لحل النزاع بطريقة ودية ولمصلحة الاطراف جميعها بشكل يجسد ما توصلت إليه الأطراف المتفاوضة من نتائج يمكن اعتبارها تدابير وقائية تساهم في عملية الحل النهائي بين الدول المعنية. (اليوسفي، 1997، 71)

المطلب الثالث

التوفيق والتحقيق

أولاً: التوفيق

يعتبر التوفيق إجراء حديثاً نسبياً من إجراءات التسوية السلمية للنزاعات الدولية وعادة ما تتولاها لجنة يطغى على تشكيلها العنصر الحيادي، كأن تشكل اللجنة من خمسة أعضاء يعين كل طرف منهم عضواً ويعين الثلاثة الباقون باتفاق من رعايا دول أخرى. (فؤاد، 1995، 3)

ويمكن أن تتميز اللجنة بطابع الديمومة، بحيث تنشأ بمقتضى اتفاقية دولية ويحق لأي من الطرفين اللجوء إليها، كما يمكن أن تنشأ بعد نشوب النزاع، وتتميز بالتالي بالتوقيت بحيث ينتهي وجودها بانتهاء مهمتها. (اليوسفي، 1997، 31)

انتشر هذا الأسلوب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ونصت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على إنشاء لجان دائمة تخول بعضها حق عرض خدماتها على أطراف النزاع، دون أن يوجه إليها طلب بذلك من قبلهم، ونص البعض الآخر على إنشاء لجان مؤقتة بعد نشوء النزاع. (الشاعري، 2006، 2)

ويهدف التوفيق في الأصل إلى تسوية النزاعات المتعلقة بتنازع المصالح وتعارضها مقارنة بتنازع الحقوق وتعارضها والذي يسوى عادة على أساس تطبيق القواعد القانونية، فالتوفيق إذن إجراء شبه قضائي يتوسط التحقيق والتحكيم، فهو من جهة يتطلب وجود جهاز يكلف من الطرفين المتنازعين ببحث لكل جوانب النزاع واقتراح حل له، على عكس التحقيق الذي لا يهتم من حيث المبدأ إلا بسرد الوقائع دون اقتراح حل للنزاع، ومن جهة أخرى فإن التوفيق يختلف عن التحكيم، من حيث أن هذا الأخير ين درج بحكم إلزامي، بينما ينتهي الأول باقتراحات يتمتع أطراف النزاع بحرية كاملة في قبولها أو رفضها. (فؤاد، 1995، 4)

ويتضح بان التوفيق يتميز بالمرونة، ولا يمس بحرية وسيادة أطراف النزاع، شجع هذه الميزة معهد القانون الدولي على اقتراح نموذج لتسهيل إنشاء لجان التوفيق وتوضيح كيفية عملها، لاعتقاده بأن الحلول التي تقترحها هيئة حيادية حول طيفية تسوية النزاع دون إلزام الأطراف بذلك، يمكنها إقناع الحكومات التي تكون مترددة في استخدام التوفيق. (الشاعري، 2006، 7)

ثانياً: التحقيق

وتلجأ إليه الدول عندما تثور بينها خلافات في الرأي حول نقاط تتعلق بتكييف وقائع معينة إذا فصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع، ويمكن تعريف وسيلة التحقيق بأن تعمد الأطراف المتنازعة التي لا تتوصل إلى اتفاق بالطرق الدبلوماسية، إلى تشكيل لجان دولية بقدر ما تسمح الظروف بذلك على ألا تنسى هذه اللجان مصالح الدولة الحيوية والتي تنتج عن اختلاف وجهات النظر في تقييم وقائع القضية موضوع النزاع. أما إذا كانت الأطراف المتنازعة متفقة من حيث المبدأ، على الحقوق والالتزامات التي تربطها لكنها تختلف في تقييم وتحديد وقائع القضية موضوع النزاع، فيمكن في هذه الحالة أن تتفق على تشكيل لجنة تحقيق دولية، مهمتها تثبيت واستقصاء تلك الحقائق وتقديم تقرير مفصل عنها إلى الأطراف المتنازعة دون أن يكون لهذه اللجان من اقتراح حل معين للنزاع وعلى أن تقوم بتأدية مهامها بجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالنزاع بأمانة وحسن نية دون تحيز لأي من الأطراف. (أنبيل، 1999، 133)

وتعتبر اتفاقية لاهاي لعام 1899، 1907 من الاتفاقيات الأولى التي نظمت التحقيق ودعت الدول المتعاقدة إلى الأخذ به لغرض تسوية نزاعاتها، وهذا لا يعني بأن وسيلة التحقيق لم تستعمل قبل ذلك التاريخ من قبل الدول في علاقاتها المتبادلة، غير أن تقنين هذه الوسيلة وإقرار نظام خاص بطريقة تشكيلها وتحديد صلاحياتها قد تم بموجب اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1907، المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية على نحو شامل كما وضحتها (حلمي، 1983، 194)

ولدى قيام نزاعات ذات طابع دولي، لا تمس الشرف ولا المصالح الحيوية، بل إنها ناشئة عن خلاف في الرأي حول نقاط تتعلق بالواقع، فإن الدول المتعاقدة ترى من الملائم والمرغوب فيه أن على الأطراف التي تعذر عليها الاتفاق بالوسائل الدبلوماسية، أن تقوم بقدر ما تسمح به الظروف بإنشاء لجان دولية للتحقيق بغرض تسهيل التوصل إلى حل لهذه النزاعات عن طريق توضيح الحقائق بوسائل الاستقصاء المحايدة ووفقا لما يمليه الضمير، ثم تطور بعد ذلك نظام التحقيق من أجل إبرام بعض الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف مثل تلك الاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات (بريان) التي أبرمت ما بين عامي 1913/1915 بين الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثين دولة من العالم، حيث نصت على إنشاء لجان دائمة للتحقيق تحال إليها جميع النزاعات التي لا يتيسر حلها بالطرق الدبلوماسية الأخرى. (توفيق، 2004، 366)

وإذا رجعنا إلى نص المادة (34) من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نجد أنها قد وضعت خصيصا لمعالجة التحقيق فبموجبها خول ميثاق مجلس الأمن بأن يفحص أي نزاع أ و أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا معيناً، وعملية الفحص هي التحقيق وتتطلب من المجلس تشكيل لجان لهذا الغرض، تقوم بدراسة الحالة وتقديم تقرير عنها إلى المجلس موضحة فيه ما إذا كان النزاع أو الموقف سيؤدي إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين، واسترشادا بما سيسفر عنه عمل لجنة الفحص (التحقيق) يستطيع المجلس إصدار التوصيات التي يراها مناسبة لحل النزاع حلا سلمياً. (أنبيل، 1999، 138)

وفيما تجدر الإشارة إليه، فإن الأمر قد لا يستدعي دائماً تشكيل لجان للتحقيق، بل من الممكن أن يقوم بإجرائه شخص واحد فقط تأنس إليه الدول في إجرائه، كأن تقوم الدولة المعنية بالاتفاق فيما بينها بمفاتيحة الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل عنه للتحقيق في وقائع شكوى ظهرت من دولة معينة ضد دولة أخرى، رغبة منها في التوصل إلى حل ودي للمشكلة، ومن أمثلة ذلك ما أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة في 21 جويلية 1988 بأنه بناء على طلب من إيران والعراق، فقد أوفد بعثة إلى بلديهما للتحقيق في حالة أسرى الحرب. (غالي، 1990، 258)

كما سبق لمجلس الأمن أن طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بالتشاور مع إيران والعراق بتأليف هيئة محايدة للتحقيق، في المسؤولية الناجمة عن النزاع الذي كان قائماً بينهما في ذلك الحين، أو أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في أقرب وقت ممكن. (توفيق، 2004، 355)

المطلب الرابع

الوساطة كأداة للسياسة الخارجية

تعتبر الوساطة الدبلوماسية إحدى الجهود التي بذلت في مجال إدارة وحل النزاع التي يلعب الطرف الثالث فيها الدور الأساسي ولا يقتصر هذا الدور على المراسلة وتمرير المعلومات كما تعتبر من أهم الانجازات التي بذلت في مجال الدراسات الخاصة بالسلام والنزاع من جهة الجانب التطبيقي والعملي منها، حيث أن دراسة الوساطة الدبلوماسية لاقت اهتماماً واضحاً يوضح مبادئها وأساليبها منذ بداية الخمسينات ومطلع الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطبيق وسائل أكثر فعالية لحل النزاعات الحاصلة في النقابات العمالية وإدارتها مع أصحاب العمل والشركات الضخمة. (moore, 1994, 17)

واعتبرت الوساطة الدبلوماسية من أهم الوسائل الفعالة لكونها جنبت أطراف تلك النزاعات اللجوء إلى القضاء، وتبين بأن الفصل في القضايا يحتاج إلى وقت طويل كما أن مخاطر المكسب أو الخسارة تتعاضد في المحاكم، وكلما لاقت الوساطة كإحدى الأساليب المستخدمة في حل النزاعات وإدارتها نجاحاً في مجال نزاعات العمل امتد تطبيق ذلك في عدة مجالات منها المعاملات التجارية والمالية حتى استخدمت في مجال النزاعات العائلية، ونتيجة لذلك فإن الوساطة احتلت أهمية ودوراً كبيراً في مجال حل النزاعات الدولية، فالنموذج الذي قدمه هنري كيسينجر في تنفيذ الوساطة بين مصر وإسرائيل • وكذلك ما قدمه كارتر تعد أمثلة بارزة على الوساطة الدولية. (الصمادي، 2010، 12)

الوساطة الدبلوماسية اعتبرت إحدى أهم الحلول البديلة لفض النزاعات الدولية ضمن سياق السياسات الخارجية التي تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد وذلك لمحاولة التوصل إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع، ويتضح ذلك من خلال المفهوم الخاص بالوساطة

***الخلاف المصري الإسرائيلي:** تعود أصول الخلاف بين كل من مصر وإسرائيل حول المنطقة الحدودية حيث أن مصر تمتلك شريط حدودي ضمن حدود منطقة غزة وتعتبر إسرائيل هذه الحدود تشكل خطراً على الكيان الصهيوني.

واعتبارها إحدى الطرق الفعالة لفض المنازعات بعيداً عن التقاضي وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع، من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة في المفاوضات بغية لوصول إلى تسوية ودية مرضية لجميع الأطراف. (العطية، 1993، 27)

وكما هو واضح جلياً، فإن الوساطة الدبلوماسية تعتبر من العوامل المهمة في عقد المفاوضات حيث توفر الوساطة الدبلوماسية وسيلة للأطراف للعيش معاً، رغم النزاعات القائمة بين هذه الأطراف، رغم أن الوساطة الدبلوماسية أحياناً يصحبها الفشل في تحقيق مصالح الدول والغاء أسباب الصراعات بينهم. (الخرجي، 2005، 70)

كما أن الوساطة تعد اختيارية ويحق لأي دولة أن تقوم بالوساطة الدبلوماسية في حل النزاعات بشكل تطوعي وتكون الدول الأطراف في النزاع حرة في قبول الوساطة أو رفضها وليس هناك أي مخالفة في ذلك وفقاً للقانون الدولي بنص المادة (33)●(العطية، 1993، 29).

كما أن من أهم شروطها الحياد وعدم التحيز التي من المفروض توفرها في الوسيط. (حمدان، 2003، 254)

حياد الأطراف الثلاثة في أي نزاع يعد من الشروط المسبقة لنجاح الوساطة الدبلوماسية، على الرغم من الكثير من الأدبيات التي تناولت الوساطة الدبلوماسية قد أكدت على ذلك، حيث ذهب الباحثون إلى أنه "لا حاجة بالوسطاء لأن يكونوا غير متحيزين، إلا أن بإمكانهم اقناع أحد الأطراف بأن علاقتهم مع بعضهم وثيقة، وعدم إشعاره بالتحيز للطرف الآخر. (حمدان، 2003، 119)

• نص المادة (33) من القانون الدولي في حل النزاعات الدولية يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات، والتحقيق والوساطة، والتوفيق، والتسوية القضائية، أو إن يلجئوا إلى المنظمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها.

وتعد الوساطة من الوسائل الاختيارية وتحمل صفة الودية والسرية في البحث عن الحلول للنزاعات، وتتم من خلال طرف من خارج النزاع ويعد طرفاً ثالثاً محايداً يسعى الى حل النزاع ويطلق عليه اسم الوسيط، وتهدف هذه الوساطة الى مساعدة كافة اطراف النزاع للوصول الى حلول من خلال المفاوضات لقبول اطراف النزاع، ويتمثل دور الوسيط بطلب أي من اطراف النزاع منه من اجل الاشراف على عملية حل النزاع. (الصمادي، 2010، 14)

وتعد الوساطة من الطرق السهلة والسلسة والاقبل مشقة مقارنة بالطرق التي تم الاعتياد عليها من قبل الاطراف لتسوية نزاعاتهم، بالإضافة الى ان الوساطة تعد طريقاً بديلاً تعمل على توفير الوقت والجهد على اطراف النزاع وتعد من اكثر الوسائل السلمية واجدرها في تحقيق النتائج، الا انه يعتبر تطبيقها من قبل المنظمات الاقليمية والدولية المعدة لهذه الغاية افضل واسرع من عملية التطبيق من قبل الدول. (ابوركبة، 2011، 20)

جدول (1)

مقارنة بين ادوات الدبلوماسية

الاجراءات	الالزامية	الاطراف	
يقوم الطرف الثالث بتقديم مقترحات بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ومساعدتها على إيجاد صيغة ودية لتسوية ذلك النزاع،	تتمثل الالزامية بقبول الحلي السلمي من قبل اطراف النزاع او في حال عدم القبول الالتزام بسحب السفراء بين الدول المتنازعة	ثلاث دول او دولتين بينهما نزاع ودولة تكون طرفاً محايداً	المساعي الحميدة
مناقشات ومحادثات يقدم خلالها كل طرف مقترحاته وتصورات للمسألة ويتلقى المقترحات والتصورات المضادة من الطرف الآخر	غير ملزمة لكونها في بعض الحالات تكون شفوية وفي بعض الاحيان تكون بشكل رسمي	ممثلي الحكومات المتنازعة والطرف الثالث المختص في تسوية النزاع	المفاوضات

الوساطة	الوساطة الجماعية: عدة دول أو أشخاص من جهود دبلوماسية لتسوية نزاع ما. الوساطة الفردية: دولة أو شخصية دولية (فرد) بجهود للتوسط بين الأطراف المتنازعة. الوساطة التعاقدية: مجموعة من الدول ضمن معاهدة متفق عليها.	تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وتحقيقاً لهذه الغاية قررت إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق، ويتم تحديد شروط الخدمة فيها وفقاً لبروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومنظمات الاتحاد الإفريقي.	تتم إما بطلب من الأطراف المتنازعة أو بمبادرة طرف ثالث محايد ويمكن أن يكون دولة أو مجموعة دول أو شخص اعتباري أو منظمة دولية أو إقليمية.
---------	---	--	--

من إعداد الباحث من خلال الرجوع الى (ابوركة، 2011) و (الشاعري، 2006) و (الدعيج، 2010)

التعليق على جدول (1) مقارنة بين ادوات الدبلوماسية

يلاحظ من الجدول (1) بان ادوات الدبلوماسية تتنوع باطراف النزاع من حيث اعداد الدول وكذلك هناك اختلافات في الالزامية لكل اداة والاجراءات المطبقة في اداة تختلف عن الاخرى، ولاحظ الباحث بان كل اداة لها مبدءاً محدد في الاستخدام.

من خلال اجراء المقارنة بين ادوات السياسة الثلاث المساعي الحميدة والمفاوضات والوساطة فقد تبين لنا بان المساعي الحميدة تكون بين عدة اطراف لتسوية خلاف معين وتقريب وجهات النظر للحد من نزاع سوف يتطور في المستقبل، أما المفاوضات تكون بين ممثلي الحكومات والجلوس على طاولة الحوار لتقريب وجهات النظر والوصول الى حل يمكن ان يؤدي الى نتيجة ايجابية، اما الوساطة فهي لها عدة انواع منها الوساطة الجماعية وتكون من خلال عدة دول او اشخاص لتسوية نزاع قائم، والوساطة الفردية وتتمثل بشخصية دولية اعتبارية لها تأثيرها الايجابي ولها وزنها السياسي وثقلها في محاولة للتأثير على الاطراف المتنازعة ليجاد الحلول المناسبة والمرضية لجميع اطراف النزاع، والوساطة التعاقدية وهي تتمثل بوساطة مجموعة من الدول من خلال اتفاقية او معاهدة رسمية يتم الاتفاق عليها دولياً واقليمياً لحل نزاع قائم بين دول اخرى.

الفصل الثاني

دور الوساطة الكويتية في حل النزاعات العربية

مقدمة

يعتبر دور الوسيط من أهم ادوار سياسة الكويت الخارجية، خصوصاً خلال المرحلة الأولى التي أعقبت استقلال البلاد في عام 1961م، وكانت أول تجربة للكويت للقيام بدور الوسيط بعد استقلالها قد حدثت في منتصف الستينيات من القرن العشرين عندما قامت بالوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن، وقد زار رئيس الوزراء الكويتي حينها، صباح السالم الرياض في العام 1965م واجتمع مع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود لبحث الأزمة في اليمن،

كما استضافت الكويت في عام 1966م اجتماعات بين الأطراف المصرية والسعودية واليمنية، وفي نهاية الستينيات أسهمت الكويت بجهود وساطة لحل قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين والتي انتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين في عام 1971م(*).

وشاركت الكويت في جهود تسوية الصراع المسلح الذي حدث بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، في سبتمبر/أيلول 1970م الذي عُرف بأيلول الأسود كما سعت الكويت إلى حلّ النزاع بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في عام 1972م، وكان للكويت دوراً رئيسياً في حلّ الأزمة التي ظهرت بين عُمان واليمن في عام 1984م(*).

- **الوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن:** الأزمة في العلاقات المصرية-السعودية جاءت نتيجة الموقف من الأوضاع في سوريا، وكذلك دور الإعلام في تصعيد الأزمة، حيث راحت وسائل الإعلام، لدى الجانبين، تدفع بالأزمة نحو الاشتعال عبر سلسلة من الحروب الإعلامية، سرعان ما تبنتها مواقع التواصل الاجتماعي، وتبادل اتهامات بلغت حد التلويح بورقة طرد العمالة المصرية من السعودية، والذين يتجاوز 2,5 مليون مصري، أما ردود الفعل المصرية الغاضبة، فتبلورت إثر توقف شركة "أرامكو" السعودية عن إمداد مصر بحصة النفط المتفق عليها وفقاً لاتفاق سابق، حيث رأت أوساط مصرية أن القرار السعودي استهدف الضغط على القاهرة.
- **قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين:** وتمثلت باحتلال إيران للجزر عام 1971م بعد انسحاب بريطانيا من الخليج كان تعويضاً من بريطانيا للشاه في قضية البحرين والتنازل عن المطالبة بها.
- **النزاع بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي:** حرب 1979 اليمنية هي حرب قامت في يومي 28 و29 مارس 1979 بين شمال اليمن وجنوبه الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المناطق الحدودية بينهما، ونتج عن الحرب انعقاد مؤتمر قمة في الكويت وفي 30 مارس 1979 م ضمّ رئيسي الشطرين عبد الفتاح إسماعيل والمقدم علي عبد الله صالح توصلاً خلاله إلى اتفاق إنهاء الصراع بين الشمال والجنوب باتفاق حدد الخطوات العملية لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية على أساس الوحدة الاندماجية.
- **أيلول الأسود:** هو الصراع الذي نشب في الأردن بين القوات المسلحة الأردنية بقيادة الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات بين 16 و27 سبتمبر 1970 مع استمرار بعض الأعمال حتى 17 يوليو 1971م.

وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991م، اختفى تقريباً دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية لسبب رئيسي وهو فقدان الكويت لشرط رئيسي للقيام بدور الوسيط وهو التوازن والحياد؛ حيث أحدث الغزو العراقي للكويت انقساماً عميقاً بين الدول العربية. حيث ظهر في سياسة الكويت الخارجية مصطلح جديد هو "دول الضد" (*)، وهي الدول التي لم يكن لها مواقف مؤيدة بشكل كامل للكويت خلال فترة الاحتلال العراقي لها هي: الأردن، اليمن، السودان، تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت الكويت في المرحلة التي أعقبت تحريرها طرفاً رئيسياً في الخلاف العربي، بعدما كانت تقف على الحياد وتحفظ بعلاقات متوازنة مع جميع الدول العربية في الفترة التي سبقت الاحتلال العراقي لها في عام 1990م لذلك أصبحت الكويت طرفاً غير مؤهل للقيام بدور الوسيط لحل الخلافات العربية في المرحلة التي أعقبت تحريرها في عام 1991م. (اسيري، 2000، 122)

وهناك عامل آخر ربما أسهم في تراجع أهمية دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية في هذه الفترة، وهو أن الكويت قامت بدور الوساطة في المرحلة الأولى من استقلالها في عام 1961م، وهي الفترة التي تميزت بالحماس والرغبة لدى صنّاع القرار السياسي في الكويت في البحث عن دور إقليمي، أما في الفترة التي أعقبت التحرير في عام 1991م، فإن سياسة الكويت الخارجية وصلت إلى مرحلة من النضج ولم تعد بحاجة إلى مثل هذا الدور، لكن قد يكون العامل الرئيسي يكمن في أن الغزو العراقي أحدث صدمة عنيفة للكويت وجعلها تتبنى العزلة الإقليمية وتركز بشكل كبير على كيفية الحفاظ على أمنها دون التدخل في النزاعات الإقليمية؛ حيث قامت الكويت بعد تحريرها بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية نتيجة للغزو العراقي لها وما صاحبه وترتب عليه من انعكاسات وتأثيرات مهمة، أبرزها المواقف السلبية لبعض الأنظمة العربية، أدت إلى التقليل من تركيزها على البعد الإقليمي العربي في مقابل التركيز على حماية أمنها الوطني بكل الوسائل المتاحة . (اسيري، 2000، 68)

- **دول الضد:** وهي الدول التي لم يكن لها مواقف مؤيدة بشكل كامل للكويت خلال فترة الاحتلال العراقي لها هي: الأردن، اليمن، السودان، تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا، منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد عام 2003م عادت سياسة الكويت الخارجية إلى توازنها المعهود بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع العراق وجميع "دول الضد" العربية، وعلى الرغم من عودة التوازن والحياد الذي يعتبر الشرط الرئيسي للقيام بدور الوساطة، إلا أن هذا الدور لم يعد مهمًا في سياسة الكويت الخارجية كما كان في الفترة التي سبقت الغزو العراقي لها في عام 1990م، ما عدا بعض مبادرات الوساطة الكويتية التي اعتمدت على الجهود والخبرة الشخصية لأمير الكويت صباح الأحمد، الذي كان يشغل قبل تولّيه الإمارة منصب وزير الخارجية لفترة طويلة في الكويت (1963- 2003)؛ حيث قام الامير صباح الاحمد بالتوسط بين الإمارات وعمان في الأزمة التي ظهرت بين البلدين في عام 2009م، كما قام أمير الكويت بالتوسط لحل الأزمة الخليجية، في عام 2014م(*)، جرّاء قيام السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر، كما استضافت الكويت مؤتمراً لتسوية الصراع في اليمن في عام 2016م، وكان من اهم نتائجه حيث عملت الكويت على تقديم الحلول المناسبة لأطراف النزاع وعقد المشاورات بين الاطراف الا انه كان هناك عراقيل متعددة واجهت الكويت وتمثلت بالقوى المعاكسة من داخل اطراف النزاع والتي لم تكن لديها الرغبة في الوصول الى ايجاد حل للنزاع. (الرجيب، 2017، 27)

وأهم ما يميز جهود الوساطة الكويتية في المرحلة الحالية بعد عام 2003م أصبحت تركز على منطقة الخليج والجزيرة العربية؛ وهو ما يشير إلى تبني الكويت "النهج الواقعي"(*) في السياسة الخارجية والذي يركّز على تحقيق المصلحة الإستراتيجية والأمنية في المرحلة التي أعقبت تحريرها من الاحتلال العراقي.(ابوركبة، 2011، 19)

- **أزمة الإمارات وعمان:** الادعاءات حول محاولة اماراتية لاختراق الاجهزة الامنية العمانية والتي ادت الى حدوث خلافات في العلاقات العمانية الإماراتية وتعد الأكبر في تاريخ البلدين وقام امير الكويت صباح الاحمد بالتدخل لانهاء الخلاف بين البلدين.
- **الأزمة الخليجية:** أزمة سحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لسفرائها من الدوحة، وهو الحدث الأول من نوعه على مرّ تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، علامة فارقة في طبيعة الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست.
- **النهج الواقعي:** هي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة (السياسة الجماعية، الأنائية، الفوضى والقوة السياسية) ومن ابرز ممثليه (وبيرت جيلين وكينث والتر، وستيفن كريزير).

وسيقوم الباحث بعرض الفصل في مبحثين وهما:

المبحث الاول: اسس ومرتكزات العلاقات الكويتية العربية.

المبحث الثاني: الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية.

المبحث الاول اسس ومرتكزات العلاقات الكويتية العربية

انتهجت دولة الكويت منذ الاستقلال سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة آخذة بالانفتاح والتواصل طريقتاً، وبالإيمان بالصدقة والسلام مبدأ، وبالتنمية البشرية والرخاء الاقتصادي لشعبها هدفاً، في إطار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ودعم جهودها وتطلعاتها نحو أمن واستقرار العالم، ورفاه ورقي الشعوب كافة، وظلت الدبلوماسية الكويتية أمينة على رسالتها باذلة جل جهودها من اجل القضايا العربية والقومية والقضايا الإسلامية وقضايا التحرير والاستقلال لشعوب العالم، في ظل قياداتها المتعاقبة . (الدعيج، 2010، 46)

مارست الكويت دوراً بارزاً من خلال وقوفها الى جانب دول الخليج العربي ودول الشرق الاوسط وإقامة علاقات تعاون متميزة معها، وأثمرت تلك الجهود، عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م، كما دعمت وعززت اعمال المجلس طوال سنوات وجوده وهي إلى جانب ذلك عضو فاعل وبارز في جامعة الدول العربية عام 1961م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969م، والأمم المتحدة عام 1963م، وفي العديد من المنظمات العربية والإسلامية والدولية الأخرى التي يزيد عددها عن الخمسين. (الدعيج، 2010، 47)

واستمرت دولة الكويت تساهم بدور كبير في دعم جهود المجتمع الدولي في دعم وتحقيق استقرار الدول في طور النمو من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخائها حيث قدمت دولة الكويت خلال الفترة (1970-2005) ما يقارب 415 مليون دولار كمساعدات إيمائية للدول العربية، وقدمت عدد من القروض من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1961-2008)م وصلت الى 731 قرض استفاد منها 100 دولة ما بين عربية وآسيوية وأفريقية ولاتينية . (الرومي، 2010، 17)

للكويت خبرة تاريخية وسوابق سياسية في حل النزاعات العربية البينية خلال القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي تعقد على أرضها، مما يبرز الدور الاستراتيجي المهم الذي لعبه الأمير صباح الأحمد في الفترة من (1967-1973)م في حل الكثير من المشاكل والخلافات العربية - العربية، والعربية -الإقليمية، لذا قام بوساطات كبيرة لتقريب وجهات النظر في معظم القضايا العربية منها ما يلي: (حمدان، 2003، 224)

الخلاف السعودي المصري خلال "الحقبة الناصرية"، حيث استضافت الكويت اجتماعاً لممثلي الملك فيصل والرئيس عبد الناصر في عام 1966م، كما توسطت لحل الخلاف اليمني المصري، وكذلك التوسط بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام 1972م، لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة، التي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام عقب الزيارة التي قام بها الأمير صباح الأحمد حينذاك للبلدين، وأدت الوساطة الكويتية أيضاً إلى نزع فتيل الخلاف الأردني الفلسطيني عام 1970م، كما كان للأمير دور فاعل في تسوية الأزمة اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 1975م حتى أخدمت ناراها عام 1989م حيث عكفت الكويت على تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب اللبناني الشقيق حيث قامت تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع لبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدّهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية.(السلطان، 2012، 6)

كما أن هناك أمثلة أخرى كالوساطة بين سلطنة عمان واليمن في عام 1980 بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ودعوة وزير خارجية البلدين لعقد اجتماع بالكويت، وتم الاتفاق على إنهاء التوتر بين الدولتين، واحترام كل دولة للشؤون الداخلية ومبادئ حسن الجوار وسيادة وسلامة أراضي الدولة الأخرى، وأيضاً الوساطة الكويتية في الخلاف السعودي الليبي(*) خلال نهاية حكم معمر القذافي على هامش مؤتمر القمة الاقتصادية الذي عقد بالكويت في يناير 2009م.(عبدالعال، 2010، 26)

• الخلاف السعودي الليبي: محاولة اغتيال ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبد العزيز والمتهم بها لبيون.

وبعد عام 2003م حسنت الكويت بمبادرات متعددة علاقتها مع جمهورية العراق طاوية بذلك جمود العلاقات والتوتر السابق الذي خلفه غزو النظام السابق، وشهدت العلاقات طفرة نوعية توجت بحضور أمير الكويت القمة العربية التي عقدت في بغداد خلال عام 2012م، وبذلك عادت كل العلاقات الدبلوماسية بين العراق والكويت، وباستئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق لم يعد للكويت اي توتر اقليمي او دولي في سياستها الخارجية. (السلطان، 2012، 6)

توترت علاقات دول مجاورة للكويت مع ايران على خلفية برنامجها النووي، فإن الكويت على الرغم أيضا من قضية تجسس حدثت داخل دولة الكويت واتهمت فيها عناصر موالية لإيران، لم تقم بقطع علاقاتها مع طهران، بل عملت في ذلك الوقت للكويت على ان تكون وسيط سلام بين ايران ودول اخرى في المنطقة بينهم نزاعات داخلية مثل قضية العبدلي(*).

وفيما تأثرت علاقات عربية - عربية، عربية - اقليمية وعربية - دولية بسبب أحداث اقليمية مشحونة بتقلبات سياسية وأخطار أمنية أهمها تداعيات ثورات الربيع العربي التي بدأت أواخر عام 2010م ومطلع 2011م والحملة الدولية ضد الارهاب، الا أن دولة الكويت بقيت، ولم تتأثر سياستها الخارجية بسبب اية طارئ جديد على الساحة السياسة العربية وحافظت على مؤشر (صفر توتر) و(صفر أعداء) في تعاملاتها الدبلوماسية العربية والاسلامية والدولية المختلفة الجديدة والقديمة. بل وسعت الكويت في أكثر من ظرف شابه توتر في علاقات دول خليجية - خليجية وعربية - عربية كخلاف قطر والسعودية والامارات للعب دور وسيط الصلح والسلام بين بعض الدول، ولم تقطع الكويت اي علاقات دبلوماسية مع أنظمة سياسية عربية جديدة وصلت الى الحكم بفضل ثورات شعبية وظلت علاقات الكويت مفتوحة على كافة الأصعدة مع الدول العربية قاطبة من دون تأثر بما أفرزه الربيع العربي من طبقة سياسية مختلفة تحفظت عليها دول عربية مثل مصر وتونس وقاطعتها دول أخرى مثل سوريا وليبيا. (الشاعري، 2006، 11)

- قضية العبدلي: هي قضية فرار 14 شخصاً إلى إيران ، عقب صدور حكم محكمة التمييز ، في 18 يونيو 2017م عليهم بالسجن فترات تصل إلى 10 سنوات ومعظمهم ينتمي الى جماعات ارهابية وتخريرية تهدف الى زعزعة الامن.

ولعبت دولة الكويت دوراً لتخفيف حدة الخلافات بين مصر وقطر عام 1995م، عبر الجهود المكوكية لوزير الخارجية بتوجيهات من الأمير صباح الاحمد احتواء الخلاف المصري القطري بسبب المواقف من انهيار حكم الإخوان المسلمين لرأب الصدع في العلاقات الخليجية-العربية.(الشاعري،2006، 14)

وسيقوم الباحث بعرض المبحث في مطلبين وهما:

المطلب الاول: مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثاني: موقع الوساطة الدبلوماسية في السياسة الخارجية الكويتية.

جدول (2)

جهود الوساطة الكويتية تجاه النزاعات العربية

موضوع الوساطة	سبب النزاع	نتيجة الوساطة
اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام 1972م	اعلنت اذاعة عدن في فبراير 1972 عن مقتل 65 من شيوخ القبائل الشمالية.	توقيع اتفاقية سلام عقب الزيارة التي قام بها امير الكويت صباح الأحمد حينذاك للبلدين.
الأزمة اللبنانية 1975م	تمركز جميع المصالح الاقتصادية في العاصمة بيروت، بينما تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان	تدخل امير الكويت صباح الأحمد وتم انهاء الحرب الاهلية في عام 1989م من خلال تقديم الدعم المادي للشعب اللبناني عبر جهود الحكومة الكويتية.
سلطنة عمان واليمن 1980م	الخلاف الحدودي.	تدخلت الحكومة الكويتية كطرف ثالث وتم الاتفاق على إنهاء التوتر بين الدولتين.
مصر وقطر عام 1995م	اتهام مصر بقيام قطر بالحق الضرر بالأمن القومي المصري من خلال دعمها لجماعة الإخوان المسلمين.	تدخل امير الكويت وتمكن من احتواء الخلاف المصري القطري

التعليق على جدول (2) جهود الوساطة الكويتية تجاه النزاعات العربية

يتضح من الجدول (2) بان دولة الكويت كان لها شان كبير في العديد من الوساطات كما هو مبين في اليمن ولبنان وسلطنة عمان ومصر وقطر والامارات والعلاقات الخليجية، وقد حققت نجاحات في الوصول الى نتائج مرضية لجميع الاطراف في النزاعات كما هو واضح في انتهاء الحرب الاهلية في لبنان خلال عام 1989م من خلال تقديم الدعم المادي للشعب اللبناني.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق بان الكويت رغم حجمها وعدد سكانها الا انها اخذت جانباً في حيز الدول المؤثرة بشكل فاعل في النظام السياسي على المستويين الاقليمي والدولي، حيث يظهر انه ومنذ استقلالها في عام 1961م وهي تلعب دور الوسيط في حل النزاعات حيث كانت لها العديد من المحاولات حيث انها وفي عام 1972م بالعمل بوساطة دبلوماسية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وكان لها دور فاعل ومؤثر في ايجاد الحل وانتهاء النزاع وكذلك انتهاء الأزمة اللبنانية 1975م من خلال تقديم المساعدات والمساعي لانهاء الازمة، وكذلك ما قامت به من جهود في حل النزاع بين سلطنة عمان واليمن 1980م، وايضاً ما قامت به بدور وساطة في الازمة بين مصر وقطر عام 1995م، وانتهاء الازمة بين الإمارات وسلطنة عمان عام 2009م، وهنا يتضح بان الدور الكويتي كان دور فعلي وليس شكلي.

وهنا يتضح لنا بان الدول لا تقاس بمساحتها الجغرافية وعدد السكان وانما تقاس بالدور السياسي الذي تؤدي على الصعيد الدولي والاقليمي والمحلي وهذا ان دل فائماً يدل على الدور الكبير الذي تقوم به الكويت ممثلة باميرها صباح الاحمد.

المطلب الاول مرتكزات السياسة الخارجية الكويتية

تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الإستراتيجية الحيوية في العالم حيث تحتوي على أكبر مخزون مؤكد للنفط ويقدر بـ (496 مليار) برميل وفقاً لما اوردته تقارير ويكبيديا، وتوفر أكثر من 25% من احتياجات الطاقة العالمية من النفط والغاز، كما أن هذه المنطقة من العالم العربي شهدت ولا تزال تشهد تجاذباً وصراعاً بين بعض القوى الكبرى والإقليمية على تكثيف نفوذها فيها، وتعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق إستراتيجية منتظمة تقوم على إنتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول أو المنظمات،

وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الإهتمام المشترك، وعقد الإتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والإستقرار العالميين والتنمية المستدامة، وتحقق دولة الكويت صدق هذه الإستراتيجية المنظمة تجاه كافة الدول الصديقة من خلال المساعدات التنموية التي تقدمها للدول النامية والإسلامية والعربية في إطار مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية . (عبدالعال، 2010، 12)

في هذا الإطار، تقوم الحكومة بتوفير كافة أسباب الدعم للأجهزة الوطنية العاملة في مجالات السياسة الخارجية الكويتية، وتطوير أدوارها بما يدعم رؤية الدولة وأهدافها الإستراتيجية في التنمية ويحقق رسالتها في تقوية أسس الإستقرار الإقليمي، وتشترك كل من وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية والهيئة العامة لتقدير التعويضات في تنفيذ أنشطة هذا الاطار. (موقع وزارة الخارجية الكويتية، 2017)

وفقاً للاختصاصات العامة لوزارة الخارجية، فإن أبرزها يتعلق بدعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين، والالتزام بالشرعية الدولية، والتعاون الإقليمي والدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز وغيرها، هذا بالإضافة إلى المساهمة والتعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية. (موقع وزارة الخارجية الكويتي الرسمي)

ومن خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية، يتبين للباحث قوة العلاقة بين تلك الاختصاصات والهدف الاستراتيجي المعني بالإدارة الحكومية الفعالة من خلال تعزيز العلاقات والمصالح المتبادلة والشراكات الفعالة مع دول الجوار وعلى الأخص في المحيطين الخليجي/العربي والآسيوي، والعمل على تفعيل دور الدبلوماسية الإقتصادية بما يعزز دور وفرص القطاع الخاص الوطني محلياً وخارجياً مثل تقديم المساعدات للسودان والدول النامية كالدول الإفريقية ويتضمن البرنامج الحكومي عدة مشروعات تنفيذية وإنشائية تصب في اتجاه تعزيز دور الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية مثل المساعدات المقدمة الى الاردن خلال عام 2018م، وتطوير البعثات الدبلوماسية وتطوير مهارات الدبلوماسيين من خلال المعهد الدبلوماسي والذي تم أنشائه خلال عام 2009م انشاء مركز متخصص في مجال التدريب داخل الكويت. (الدعيج، 2010، 45)

وترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدة أسس لعل أهمها عدم التدخل في شؤون الغير، والتعاون من أجل سيادة الأمن والإستقرار على المستويين الاقليمي والدولي، فقد واصلت الحكومة في سياستها الخارجية تأكيد الثوابت الواضحة التي خطتها الكويت منذ استقلالها، والتي تقوم على مبادئ ومركبات ثابتة تتمثل في المحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنية والانتماء الى الأمة العربية والاسلامية والالتزام بمبادئ ومواثيق القانون الدولي. (الرومي، 2010، 32)

فإن سياسة الكويت الخارجية دعمتها مواقف القيادة السياسية المتمثلة في أمير البلاد صباح الأحمد الذي يعتبر من أكثر القادة العرب انفتاحا على كل القادة والزعماء من دون استثناء والأكثر التزاما بروتوكول المشاركة في المناسبات الاقليمية والعربية والدولية والأكثر حضورا في في القمم المنعقدة في دول الخليج العربي وعلى المستوى الاقليمي رغم اعتذار البعض مثل المشاركة في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الاردن خلال عام 2018م وكذلك مؤتمر القمة الاسلامية الذي عقد في تركيا عام 2017م وعالمياً مؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق عام 2018م.

كما أسهمت استراتيجية التضامن الدولي التي اعتمدها الكويت في تلازم سمعة السياسة الخارجية بشعار التضامن الانساني مع القضايا الانسانية العربية والاسلامية والدولية من خلال مبادرات الكويت الكثيرة في دعم واغاثة شعوب كثيرة عربية واسلامية وصديقة كالمساعدات العراقية والمساعدات المقدمة للاجئين السوريين في الاردن واغاثة شعوب بورما. (الرجيب، 2017)

كما ساهم احتضان الكويت للعديد من القمم والمؤتمرات الدولية على أرضها مثل القمة العربية عام 2014م والقمة العربية الإقتصادية والتنموية، حيث اطلق على الكويت عاصمة القمم ونتيجة لذلك شهدت دولة الكويت مزيد من الانفتاح أمام كل زوار العالم دون استثناء حيث ان جميع الجنسيات في العالم يمكنها دخول الأراضي الكويتية بصفة شرعية باستثناء الاسرائيليين (محارمة، 2014).

وترتكز السياسة الخارجية الكويتية على مجموعة من الاهداف الاساسية وتتمثل بما يلي: (عبدالعال، 2010، 9)

المساعدات الانسانية والإقتصادية .

حسن الجوار مع دول الجوار الخليجي والعربي وعدم التدخل في شؤون الغير.

رعاية القمم والمؤتمرات.

الوقوف الى جانب حركات التحرر الوطني.

رفض العدوان المسلح.

الالتزام بمبادئ الامم المتحدة واللجوء الى الوسائل السلمية.

إن جميع الاهداف السابقة تنبع من استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الامني وبقائها خارج الصراعات العربية- العربية والحفاظ على ذاتها والتجانس الداخلي، من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية مثل الاختلاف الذي حصل بين الحكومة والنواب والذي كان مطالب فيه ازالة رئيس الحكومة في عام 2006. (حمدان، 2003، 289)

اما فيما يتعلق بمبادئ سياسة الكويت الخارجية فإنها تختلف وفقاً للظروف وأسس ومبادئ الوصول اليها من جانب المجتمع الدولي وتتمثل هذه المبادئ بما يلي: (الشاهين، 2001، 16)

افتراض الإحترام المتبادل بين كافة الدول بغض النظر عن حجمها ومدى تقدمها.

عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى الداخلية.

الإلتزام بمبادئ الامم المتحدة.

اقامة العلاقات الدولية وفقاً لأسس التكافؤ والإمتناع عن إستخدام القوة والتهديد بها من أجل تحقيق مكاسب معينه.

اللجوء إلى الوسائل السلمية في فض النزاعات الدولية وإحترام القانون الدولي ومبادئه.

تنمية وتطوير كافة مجالات التعاون المختلفة لتحقيق التقدم والنمو.

دور الوساطة الدبلوماسية في السياسة الخارجية الكويتية

أخذ تاريخ الوساطة الدبلوماسية بالتطور في الوطن العربي خلال الفترة التي جاءت بعد الإستعمار وخاصة بعد عام 1947م حينما أصبحت الامم المتحدة ضالعة في الصراع العربي الإسرائيلي، وظهرت حينها انواع مختلفة من الصراعات الاقليمية والايولوجية الخاصة بالهوية والسيادة، من بزوغ الدول الحديثة في الشرق الاوسط وفي ظل أهمية الوساطة كوسيلة بديلة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية بكونها الفكرة البديلة (الكيالي، 2012، 14).

لعبت الكويت دور الوسيط النزيه، وبذلت المساعي الحميدة، لحل النزاعات وتسوية الخلافات العربية والإقليمية، وقد أهلها لذلك ما تتمتع به السياسة الخارجية الكويتية من صدقية وإعتدال، وحكمة أمير البلاد صباح الاحمد التي تجلت منذ كان الامير وزيراً للخارجية.

قامت دولة الكويت خلال الفترة من (2006-2017) بالعديد من الوساطات بهدف تسوية الخلافات بين بعض دول المنطقة، رغم الصعوبات التي واجهتها في هذا المجال.

هدفت الكويت بعد إستقلالها إلى تعزيز وتحقيق مصالحها في النظامين الإقليمي والدولي، من خلال الوساطة إلى جانب المساعدات الإقتصادية التي تقدمها للدول الفقيرة؛ حيث اعتبرت هذه الأدوات من أهم عناصر "القوة الناعمة" "soft power" في سياسة الكويت الخارجية لتعزيز صورتها الرمزية كوسيط يسعى لتحقيق الامن والسلم الدوليين.

يعود انتهاج الكويت لدبلوماسية الوساطة إلى عامل رئيسي وهو أنها تهدف إلى تحقيق الإستقرار والأمن في بيئتها الخارجية؛ حيث تقع الكويت في منطقة تتسم بعدم الإستقرار والنزاعات الطائفية، ومحاطة بدول إقليمية كبرى تتنافس لزيادة نفوذها في المنطقة. لذا تدرك الكويت، كونها دولة صغيرة مساحةً وسكاناً، أن النزاعات الإقليمية يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على أمنها الداخلي من ناحية، كما ان تبني الكويت لدور الوساطة يهدف إلى تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية بما يخدم مصالح وأهداف سياسة الكويت الخارجية من ناحية أخرى. (اسيري، 1993،

عملت الكويت منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1990م جاهدة لتأمين حلفاء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1990م بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وقد أبرمت الترتيبات الدفاعية مع المملكة المتحدة(*)، روسيا، وفرنسا كما تنامت علاقات وثيقة مع غيرها من الدول العربية من الأعضاء الرئيسية في ائتلاف حرب الخليج مثل - مصر وسوريا. (الغنيم، 2004، 13)

استخدمت الكويت قوتها الاقتصادية المعتمدة بصفة اساسية على النفط والغاز في ظل ضعف تنوع اقتصادها الى تنسيق علاقاتها الدولية خاصة مع الولايات المتحدة خلال حرب الخليج الثانية لصد الغزو العراقي مما اثر على صفتي التوازن والحياد في استعمال الوساطة لحل النزاعات العربية. (الغنيمي، 2001، 17)

المبحث الثاني الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات العربية

خلال الفترة الأولى لاستقلال الكويت كانت تعدمن بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، كما كانت الكويت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط●، وهو ما أعطاها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية . (اسيري، 2000، 33)

- علاقات التعاون مع الامم المتحدة من خلال مجلس الامن: تهدف العلاقات النحفظ السلم والامن الدوليين؛ إنماء العلاقات الودية بين الأمم؛ والتعاون على حل المشاكل.
- علاقات الكويت مع الولايات المتحدة: تاريخ العلاقات بين البلدين التي مرت منذ بداياتها الاولى في الخمسينات بمحطات عديدة ابرزها حرب تحرير الكويت من قوات النظام العراقي السابق في عام 1991 وامتزاج الدم الأمريكي بالدم الكويتي لهدف وقضية عادلة. وشهدت مسيرة العلاقات الكويتية - الأمريكية إلى جانب هذه المرحلة المهمة فيها العديد من المحطات اسست لعلاقات استراتيجية بين واشنطن والكويت.
- منطقة الشرق الاوسط: أول استخدام لمصطلح الشرق الأوسط كان في خمسينيات القرن التاسع عشر في مكتب الهند البريطاني، هي منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا ومصر تطل منطقة الشرق الأوسط على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب.

ومن جانبٍ آخر، فإن قدرات الكويت المالية الضخمة من أهم عوامل نجاحها في القيام بدور الوساطة؛ حيث لعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية؛ الأمر الذي زاد من نفوذ الكويت ومنحها مصداقية كبيرة في لعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، كما يلعب البعد الشخصي لأmir الكويت دوراً كبيراً في نجاح دور الكويت في جهود الوساطة الإقليمية؛ حيث يتمتع صباح بقدرات وحرفية عالية وخبرة طويلة في مجال الوساطة امتدت لأكثر من نصف قرن في مجال إدارة السياسة الخارجية. (اسيري، 200، 67)

أدت الكويت على مدى عقود من الزمن دوراً مهماً في حل الخلافات بين دول المنطقة والإقليم، متبعة مبدأ الوسطية • في دبلوماسيتها الخارجية، وهو نهجٌ رسخه قائد العمل الدبلوماسي أمير الكويت، ومهد الطريق أمام وصول الكويت إلى مكانة هامة في قيادة الوساطة لحل النزاعات بين الدول. (الرومي، 2010، 21)

إن تطور الأحداث الذي تشهده المنطقة، سواء على مستوى الخلافات الدبلوماسية بين الدول الشقيقة والصديقة، أو اندلاع الحرب في كل من سوريا والعراق واليمن، دفع بدول العالم نحو اللجوء إلى الكويت صاحبة الخبرة المتراكمة على مر الزمن في استخدام سلاح «القوة الناعمة» "soft power"، المتمثل بالعمل الدبلوماسي في حل جميع النزاعات بالطرق السلمية، الأمر الذي حولها إلى قطب يجمع كل الأطراف المتنازعة على طاولة الحوار فوق تراب أرضها. (الدعيج، 2010، 7)

على صعيد الأزمة السورية، فقد سارعت الكويت إلى إعلان موقفها الداعم للحل السلمي في سوريا ودعوة الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار للتوصل إلى حل يجنب البلاد مزيداً من الدمار، ومع قيادتها لهذا المسار حملت الكويت مسؤولية قيادة دول العالم لاتخاذ إجراءات عاجلة هدفها التخفيف من معاناة الشعب السوري وخاصة اللاجئين في دول الجوار كالعراق ولبنان والأردن، ليتمخض عن تلك الجهود استضافة وتنظيم الكويت لمؤتمر الدول الثلاث المانحة للشعب السوري في عام 2015م، ودعم مؤتمر رابع عقد في لندن عام 2016م لهذا الغرض،

• مبدأ الوسطية: وهي عملية حفظ للأطراف كافة مصالحها، وغالباً ما تكون «عادلة ومنصفة» من وجهة نظر الطرفين.

وتنتج عن تلك المؤتمرات التزام عدد كبير من الدول بتمويل عمليات الإغاثة والمساعدات للاجئين، وانطلاقاً من تميز الجهود الكويتية في هذا المجال منحت الأمم المتحدة أمير البلاد صباح الاحمد لقب قائد للعمل الإنساني وتسمية الكويت مركزاً للعمل الإنساني، كما تم تقديم عدد كبير من المساعدات المالية للعديد من الدول مثل السودان والسنغال. (قيسون، 2017، 51)

وبخصوص الشأن اليمني، أيدت الكويت حق شعب اليمن في وحدته وحرية من أي تدخلات خارجية، وانضمت إلى التحالف العربي العسكري الذي تقوده السعودية ضد الميليشيات العسكرية المدعومة من الخارج • مثل ميليشيات الحوثي، وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف الكويت عن ممارسة دبلوماسيتها للتوصل إلى حل الأزمة اليمنية بالطرق السلمية والحوار، فاستضافت المشاورات بين أطراف الأزمة اليمنية في أبريل من عام 2015م، التي أسهمت في التوصل إلى وضع خطوط رئيسية لبدء حل الأزمة متمثلة بالضغط على الحوثي للانسحاب من صنعاء والجلوس على طاولة الحوار والابتعاد عن العنف والعودة إلى العملية السياسية، ولاتزال المساعي الكويتية مستمرة مع التأكيد على ضرورة الحل الدبلوماسي والإعلان عن استضافة أطراف الحوار في الكويت للتوقيع على اتفاقية السلام. (ابوصليب، 2017)

إن جهود الكويت في إحلال عملية السلام بين الدول ودعم الشعوب المنكوبة جراء الحروب والكوارث لا تتوقف، ويتضح بان النهج الذي تسير عليه الكويت في تطبيق سياستها الخارجية قل نظيره لدى دول كثيرة في العالم، فالكويت الدولة القادرة على الوساطة وسط قوى تتمسك إلى الحد المتطرف بتوجهاتها، وإن الكويت صاحبة «القوة الناعمة» «soft power» في المنطقة. (الرومي، 2010، 9)

وستناول الباحث في هذا المبحث مطلبين وهما:

المطلب الاول: الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات في الاطار الخليجي.

المطلب الثاني: الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات في المحيط العربي.

•الدعم من الخارج: ويقصد به الدعم المقدم من ايران:

النزاعات القائمة في الخليج العربي خلال الفترة (2006-2017) والوساطة الكويتية

دول النزاع	السنة	طرق حل النزاع
الإمارات وسلطنة عمان	2009	الانتهاء الأزمة الطارئة بين البلدين من خلال المساعي الحميدة المتمثلة بقيام امير الكويت صباح الاحمد بحل الخلاف القائم بينهما.
دولة الامارات وسلطنة عمان	2011	تنقية الاجواء بين الدولتين وإزالة المعوقات أمام تطوير العلاقات بين البلدين.
الحكومة والمعارضة في البحرين	2011	تقريب وجهات النظر وإنهاء التوتر والاضطرابات الداخلية في البحرين.
السعودية وقطر	2013	تم توقيع «اتفاق الرياض» الذي وافق فيه امير قطر على تلبية المطالب الخليجية، ومنها ضبط الإعلام وطراد قيادات إخوانية.
اختلاف قطر في وجهات النظر مع بعض دول الخليج	2014	تبنت الكويت مسألة المصالحة الخليجية، لطي صفحة الخلافات بين دول الخليج الثلاث.
الإمارات والسعودية والبحرين من جانب، وقطر من جانبٍ آخر	2015	عملت الكويت بجهود وساطة ساعية وهادفة إلى إيجاد تسوية لهذه الأزمة؛ حيث قام الأمير صباح الأحمد بزيارة الى الرياض وأبو ظبي والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة والتي تمثلت بسحب السفراء دون التصريح عن السبب وترك الامر دون اي تصريح.

محاولات لحل النزاع وتقريب وجهات النظر وإنهاء التوتر والاضطرابات بين الدول الثلاث مع قطر والعودة الى الحوار بين جميع الدول للوصول الى حلول ترضي الجميع.	2017	الأزمة الخليجية قاطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، علاقاتها مع قطر.
قام امير الكويت بدعوة لكافة رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي للبحث عن حل والخروج بمستقبل افضل لمجلس التعاون الخليجي وانهاء كافة النزاعات.	2017	الأزمة الخليجية العودة الى حل الخلافات القائمة من خلال مجلس التعاون الخليجي

التعليق على الجدول (3) النزاعات القائمة في الخليج العربي خلال الفترة (2006-2017) والوساطة الكويتية ويرى الباحث من خلال الجدول (3) بان الكويت شهدت تقدماً ملحوظاً في طرق حل النزاعات العربية المستخدمة وكان لها دور كبير في حل العديد من النزاعات على مستوى الدول العربية ولم تكن الوساطة الدبلوماسية محصورة على فئة معينة بل كانت المساعي شاملة لجمع الدول العربية.

حيث ان الكويت حققت العديد من النجاحات في حل النزاعات كما هو ظاهر في الجدول (3) من جانب دول الخليج كدولة قطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات، ومصر، والبحرين، والتدخل في الازمة الخليجية.

كما يتضح لنا ومن خلال الاطلاع على السجل الحافل لدولة الكويت في مجال الوساطة بانها لم تتأني يوماً عن البحث في الحلول لحل النزاعات على المستوى المحلي داخل مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى الاقليمي في الدول العربي من خلال تقديم المساعدات والبحث عن حلول الوساطة التي ترضي جميع اطراف النزاعات وذلك حفاظاً على الدول العربية من الانشقاقات ووحدة الصف العربي الواحد.

كما يلاحظ بان الكويت لها باع طويل في الوساطة الدبلوماسية على مستوى الخليج العربي حيث ساهمت في حل النزاعات كما هو واضح فقد قامت بمحاولة حل النزاع القائم بين دولة الامارات وسلطنة عمان، وكذلك محاولاتها المتعددة في البحث عن حل قاطع ونهائي لازمة الخليجية.

وكذلك في عام 2017م عملت الكويت على حسم الخلاف في العلاقات الخليجية، وايضاً انتهاء الأزمة الطارئة بين الامارات وسلطنة عمان بسبب المساعي الخيرة، وكل ما يذكر يسجل في صالح الكويت سياسياً

المطلب الاول

الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات في الاطار الخليجي

عرفت العلاقات الخليجية-الخليجية في الماضي عدداً من الأزمات كازمة سحب السفراء من قطر حيث قامت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بسحب سفرائها من الدوحة في عام 2014م، ولعبت فيها السياقات الداخلية، والبيئية، والإقليمية والدولية في كل مرة دوراً رئيساً من حيث توقيت حدوثها وأطرافها ورهاناتها وصيغ تسويتها، مما يعطي كل أزمة تفرداً يميزها عن الأزمات السابقة لها.(السلطان، 2012، 35) ولفهم الأزمة بين بعض دول الخليج مع قطر، كان لابد من القيام بتحديد مميزات تفردها واختلافها عن الأزمة السابقة المتمثلة بسحب السفراء. وفي هذا السياق، حاولت الجلسة الأولى من أعمال ندوة بعنوان أزمة الخليج تداعياتها ومستقبلها والتي عقدت في عام 2017م برعاية مركز الجزيرة للدراسات وبمشاركة عدد من الباحثين السياسيين في مجال العلاقات الدولية مقارنة بالخلفيات والأسباب الكامنة محلياً وإقليمياً ودولياً وراء تفجر هذه الأزمة، والبحث في الأسباب التي جعلت مؤسسات وأطر التعاون الخليجي والعربي والإسلامي تعجز عن تفادي وقوعها أو على الأقل الحد من تفاقمها وتصاعدها.(الرجيب، 2017)

ولعل هذا التصعيد، هو ما جعل بعض الباحثين●النظر الى أن منطقة الخليج تمرّ حالياً بمنعطف تاريخي خطير يُعدّ الأشد منذ نشوء مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، في أيار من عام 1981م، وإن كان انفجار الأزمة لا يبدو أمراً مُستغرباً وسط الباحثين والمحللين السياسيين؛ لأنها "جاءت نتيجة صراعات طويلة بين دول الخليج العربي تعود تاريخياً إلى ما يزيد عن عشرين عاماً كما تشير السعودية في الكثير من تصريحاتها"مثل حادثة الخافوص بين السعودية وقطر

• الدكتورة مريم البلوشي: باحثة في الشؤون الخليجية، سلطنة عُمان.

• الدكتور ناصر التميمي: أستاذ العلاقات الدولية المتخصص في الشؤون الخليجية.

والتي جاءت نتيجة لخلاف حدودي انتهت بمقتل ضابط سعودي وجنديين قطيرين وسيطرة القوات السعودية على منطقة الخافوص وذلك في عام 1992م والتي استمر الخلاف لفترة طويلة، وبينت الباحثة مريم البلوشي في لقاء اجري من قبل قناة الجزيرة الفضائية بأن الأزمة بلغت أوجها بعد اندلاع ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية في العام 2011، خاصة عندما أخذت هذه الثورات منعطفًا يتناقض مع اتجاهات دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كما برز في الحالة المصرية؛ حيث "بدأت تلك الدول تخاف على مصالحها الخارجية ومن ثم انطلقت مرحلة الصراع بين الدول". (السلطان، 2012، 29)

وفي حزيران من عام 2017م، تكررت الأزمة السياسية بين الإمارات والسعودية والبحرين من جانب، وقطر من جانبٍ آخر، الا أن الأزمة الراهنة أخذت بُعد أكثر تعقيد من الأزمة السابقة التي حصلت في عام 2014؛ حيث قامت الدول الثلاث بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرض حصار اقتصادي عليها مثل قطع المنتجات الغذائية عن قطر وتنفيذ حملة إعلامية واسعة تقوم على أساس اتهام قطر بتمويل الجماعات الإرهابية في المنطقة مثل بعض الاخبار التي تم تداولها عبر قناة العربية وقناة سكاى نيوز الاماراتية، وقد عملت الكويت بجهود وساطة ساعية وهادفة إلى إيجاد تسوية لهذه الأزمة؛ حيث قام الأمير صباح الأحمد بزيارة الى الرياض وأبو ظبي والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة . (الرجيب، 2017، 31)

برزت جهود الوساطة الكويتية في مسار العلاقات الخليجية خلال القمة الخليجية التي استضافتها الكويت عام 2006م بسبب الخلاف الذي نشب لرفض سلطنة عمان العملة الموحدة حيث نجحت الوساطة الكويتية في حسم الخلاف وأيضاً لعبت دولة الكويت دوراً لتخفيف حدة الخلافات بين مصر وقطر، عبر الجهود "دبلوماسية المكوك" • لوزير الخارجية بتوجيهات من الأمير احتواء الخلاف المصري القطري بسبب المواقف من انهيار حكم الإخوان المسلمين لرأب الصدع في العلاقات الخليجية - العربية. (الدعيج، 2010، 35)

• دبلوماسية المكوك: استراتيجية مستخدمة في اجراء المفاوضات بين طرفين متحاربين يتعذر لقائهما المباشر فيناقش الوسيط المقترحات ويجري الحوار حول الردود عليها مع الطرفين المتنازعين بالتوالي.

ففي عام 2009م توسط امير الكويت بين الإمارات وسلطنة عمان وانتهت الأزمة الطارئة بين البلدين بسبب المساعي الخيرة التي قام بها امير الكويت وجولائه بين الإمارات وسلطنة عمان، كما استضافت الكويت في 18 ابريل 2016 مفاوضات السلام بين طرفي الصراع اليمني، برعاية الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام الشامل وإطفاء نار النزاعات وحقن الدماء بين الاشقاء في اليمن.

ويرز دور الأمير صباح الأحمد عبر فترة زمنية طويلة باعتباره صانع السياسة الخارجية الكويتية، حيث اهتم بما يسمى في الأدبيات صنع السياسة الخارجية للدولة، وكان من أبرز أولويات تلك السياسة الوساطة بين الدول العربية الواقعة في خلاف أو المتجهة إلى نزاع أو الخارجة من صراع●، وكذلك انتهاج سياسة التوازن وتأكيد أواصر التعاون والابتعاد عن سياسة المحاور والتحالفات.(الغنيم، 2004)

المطلب الثاني

الوساطة الدبلوماسية الكويتية في حل النزاعات في المحيط العربي

تكتسب الجهود الكويتية في هذا الجانب اهمية كبيرة وخاصة في ظل وجود العديد من القضايا العربية التي تستلزم الجهود والمساعي لشرح الموقف الكويتي الحقيقي في هذا الخصوص من حيث التضامن العربي ودعم السلام وتعزيز العلاقات بين جميع الدول خاصة العلاقات الكويتية العربية بما يخدم المصالح الوطنية لجميع الاطراف، ضمن دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها، حيث ان الكويت ومنذ استقلاله كان داعماً لجميع القضايا العربية وخاصة قضية السلام في الشرق الاوسط. (ابوصليب، 2017)

● **النزاع:** يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع و محاولة تغييره ،فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل و يشكل هذا القائم التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات.

● **الصراع:** الصراع في صميمه هو نزاع الإرادات الوطنية و هو التنازع الناتج بتعريف شامل عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في الأخير إلى اتخاذ قرارات و انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق فالنزاع يكون حول موضوع محدد أما الصراع فهو اشم و يضم مواضيع عديدة.

يشهد التاريخ الكويتي دوماً على امتلاكها القدرة المتواصلة على القيام بكفاءة وفاعلية متواصلة بجهود الوساطة السياسية والمسعى الحميدة في عدة مناطق من العالم وبصفة خاصة المنطقة العربية، وهو ما يشير إلى أن الملمح الحاكم لسياستها الخارجية المتنوعة. (الرومي، 2010)

وتميزت دولة الكويت في استضافة مؤتمرات المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا خلال الاعوام (2013-2015) وكغيرها من دول الخليج تبذل الكويت جهوداً ضخمة في العمل الخيري والإنساني على المستوى الدولي، ولذلك لم يكن غريباً أن يتسلم أميرها صباح الأحمد الجابر جائزة قائد العمل الإنساني من الأمم المتحدة. (المطيري، 2017، 51)

وتعتبر جهود الوساطة احد المداخل الرئيسية السلمية لإدارة وحل النزاعات التي يلعب فيها الطرف الثالث دوراً مركزياً، ويعد الامير صباح الأحمد أحد أبرز الساسة الرواد الذين يؤدون دوراً حيوياً إيجابياً في الخلافات العربية-العربية، في الفترة ما بين (2006-2016)، نظراً لخبرته الممتدة في إدارة الشؤون الخارجية للدولة (2006-2016) واتصفت سياسته نحو الوساطات العربية - العربية بما يلي: (الجمعاوي، 2018)

تحظى الدائرتان العربية والخليجية بأولوية مركزية لدى الأمير خاصة فيما يتعلق بمحورين وهما تطوير العلاقات العربية وحل الخلافات العربية، ووفقاً لما تشير إليه دراسات تحليل مضمون خطب مختلفة للأمير كدراسة (الكشتي، 2010)، فإن الدائرة العربية جاءت في المرتبة الأولى لاهتمام السياسة الخارجية الكويتية.

اما فيما يتعلق بأسباب الوساطة الكويتية في الخلافات العربية -العربية فهناك منظومة من العوامل تفسر اللجوء إلى الوساطة لحل الخلافات العربية البينية.

تساعد تأثير الأبعاد الشخصية للأمير الكويتي صباح الاحمد في القضايا السياسية يسهم البعد الشخصي بدرجة كبيرة في رسم ملامح الدور الملقى على عاتقه، سواء في السياسة الداخلية أو رسم الأدوار الخارجية، على نحو يشير إلى أن الخبرة السياسية للأمير صباح الاحمد والمتمثلة بالوعي السياسي والمعرفة الكافية بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة وبعد النظر في الامور السياسية والتي تعد عنصراً فاعلاً في تسوية الخلافات بين الدول، لاسيما فيما يتعلق باستيعاب المتغيرات وتحديد الإشكاليات وطرح البدائل واختيار أفضلها وأنسبها، وهو ما أدى إلى تصاعد ملمح الدبلوماسية الناعمة في السياسة الكويتية. (الرجيب، 2017)

انتهاج علاقة متوازنة مع معظم الدول العربية، حيث تسعى الكويت منذ حصولها على الاستقلال في عام 1961 الى انتهاج سياسة خارجية معتدلة، مع مختلف الأطراف، والتي تتلخص توجهاتها في حفظ التوازن في علاقاتها الخارجية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث تمثل الدائرة العربية دائرة الانتماء القومي للكويت، والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج. (حمدان، 2003، 234)

الحفاظ على بقاء المنظومة المؤسسية الخليجية: فمن أسباب الوساطة الكويتية رغبة الأمير صباح الاحمد في الحفاظ على التنظيم الإقليمي الفرعي متماسكا، أو على حد تعبيره «يبقى صرحا شامخا» وذلك نظراً للإنجازات التي قدمها امير الكويت صباح الاحمد في الشأن الداخلي والخارجي سياسياً، لاسيما في ظل إدراك أن الخلل لم يعد عربياً - عربياً بل انزلق لخلافات خليجية - خليجية، وتهدف الكويت إلى احتواء آثار تلك الخلافات وتقريب المسافات المتباعدة بين الأطراف المختلفة. (الخرزجي، 2005، 46)

التطلع للمكانة اللائقة الإقليمية والدولية: فالكويت تستخدم أداة الوساطة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ما يعزز دبلوماسيتها ويزيد من مقدرتها ويضاعف من مكانتها بين الدول وجعلها فاعلا دوليا وإقليميا خاصة في المحيط العربي والإسلامي، وهو ما يؤدي إلى زيادة مصداقية الكويت كدولة مركزية في السياسات الإقليمية، إما استجابة لدعوات من الخارج أو بأخذ المبادرة ذاتها، بسبب رفضها التام لفكرة المساومة على الحق الثابت. (ابوصليب، 2017)

المطلب الثالث

دور صندوق التنمية الكويتي في السياسة الخارجية الكويتية

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هو صندوق مالي كويتي تأسس في 1961 لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية، وقد كان تأسيسه في نفس العام الذي شهد استقلال الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح مؤسسة مساعدات الأولى من نوعها لكونها منشأة من قبل دولة نامية. (موسوعة ويكيديا)

أتى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كرسالة من الشعب الكويتي تقول " بالرغم من أننا على موجة التغيير إلا أننا لن ننسى أصدقائنا المحتاجين"، وكانت عمليات الصندوق في بداية الأمر مقتصرة على الدول العربية وفقاً لقانونها الأساسي للصندوق، إلا أنه في شهر يوليو من عام 1974م امتد نشاط الصندوق ليشمل باقي دول العالم النامية وقد تمت زيادة رأس ماله ليصبح من 200 مليون دينار كويتي إلى 1000 مليون دينار كويتي وفي شهر مارس من عام 1981م تمت مضاعفة رأس المال ليصبح 2000 مليون دينار كويتي، وتم توسيع نطاق صلاحيات الصندوق ليشمل المشاركة في رأس مال وموارد المؤسسات التنموية وأسهم رأس مال بعض الشخصيات الاعتبارية. (اسيري، 2000،

(119)

ووفقاً لقانون الصندوق كان رئيس مجلس الوزراء هو من يرأس مجلس إدارة الصندوق وقد فوض صلاحياته بهذا الخصوص إلى وزير المالية حتى أتى تعديل على القانون في عام 2003م فيه تحويل هذه السلطة إلى وزير الخارجية. (موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الإلكتروني، 2017)

ووفقاً للاختصاصات العامة للصندوق الكويتي للتنمية فإن مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادها وتقديم الدعمي للمادي لها والمتمثل بالقروض اللازمة لتمكينها من تنفيذ برامجها التنموية يعد من أبرز تلك الاختصاصات خاصة فيما يتعلق بتحقيق التعاون المالي والتنموي الدولي بين دولة الكويت والدول النامية، وبالنظر إلى الأهداف الإستراتيجية الواردة بخطة التنمية الخمسية للدولة، تتبين العلاقة بين تلك الاختصاصات وعدة أهداف إستراتيجية وعلى رأسها الهدف الإستراتيجي المتعلق بأهمية تعزيز العلاقات والمصالح المتبادلة والشراكات الفعالة مع دول العالم، والهدفين المتعلقان بتفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عملية الخصخصة وكذلك إعداد جيل من المهنيين القادرين على المساهمة في تحقيق أولويات التنمية بالإضافة إلى تطوير ورفع كفاءة قوة العمل الوطنية. (ابوعبا، 2009، 63)

لم تتوان دولة الكويت في ممارسة دورها التنموي على مستوى العالم من خلال قيام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدوره سواء في التمويل أو متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة قبل مرحلة الغزو العراقي للكويت عام 1990. (العنزي والخالدي، 2000، 38)

ولم يتوقف الصندوق عن القيام بدوره حتى إبان فترة الغزو بل استمر في تقديم الدعم للدول والوفاء بالتزاماته تجاهها ووقع في تلك الفترة سبع اتفاقيات قروض بقيمة 87 مليون دينار كويتي ما يعادل نحو 296 مليون دولار مع ثلاث دول عربية ودولتين إفريقيتين وآخرين آسيويتين.(ابوصليب، 2017)

وتعكس الجهود التي يبذلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ نشأته بعد النظر العميق وحكمة القيادة السياسية في إنشائه من خلال دوره البارز في خدمة أهداف سياسة دولة الكويت الخارجية على مدار العقود الخمسة الماضية. (موقع كونا الاخباري، 2016)

وبرزت أهمية المردود السياسي لمساعدات الصندوق خلال فترة الغزو عندما هب المجتمع الدولي لنجدها مما يؤكد أهميته للسياسة الخارجية الكويتية التي جعلت العديد من دول العالم تناصر الحق الكويتي والدفاع عنه. (موقع كونا الاخباري، 2016)

وذكرت تقارير مختلفة صادرة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن مساعداته خلال فترة الغزو شملت تقديم قرض لسوريا يقدر بنحو 30 مليون دينار وآخر بنحو 20 مليون دينار لمصر إضافة إلى قرض بقيمة 14 مليون دينار للمغرب. (موقع كونا الاخباري، 2016)

ويواصل الصندوق نشاط عمليات إقراضه للبلدان النامية خلال تلك الفترة عن طريق مكتب مؤقت في العاصمة البريطانية (لندن) إضافة إلى البيانات والمعلومات الخاصة بعمليات الصندوق التي تمكن من إخراجها من داخل الكويت رغم استيلاء جنود الجيش العراقي على المبنى.

وبعد تحرير الكويت دخل الصندوق مرحلة جديدة من تطور نشاطه حيث اتجه نحو تعزيز مساهماته الاجتماعية والبيئية والتنمية البشرية وتوسعت مجالات عملياته لتشمل تلك المساعدات والقروض التنموية دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. (موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الالكتروني، 2017).

وقدم الصندوق منذ تأسيسه عام 1961 حتى الآن 899 قرضا ميسرا بلغ إجمالي قيمتها 18ر7 مليار دولار أمريكي وساهم في تمويل مشروعات إنمائية في قطاعات مختلفة استفادت منها 105 دول منها 16 دولة عربية و 41 دولة إفريقية و 48 في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي ووسط آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. (موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الالكتروني، احصائيات، 2017).

كما استطاع الصندوق تنمية موارده المالية المقدمة من الدولة بمقدار 970 مليون دينار كويتي خلال الفترة بين عامي 1962م و 1987م إلى ما يزيد عن 5506 ملايين دينار تمثل حقوق الملكية (أي رأس المال والاحتياطيات).

كما إن الدبلوماسية الكويتية لا يمكن أيضا أن تفصل فيها العمل الذي تقوم به السياسة والاقتصاد عما قامت به في الجانب الانساني أو ما يمكن ان يطلق عليه الدبلوماسية الانسانية من خلال تقديم الدعم لمعظم الدول في العالم لاسيما ذات الاقتصادات الفقيرة وامتدت شبكة المساعدات لتطال الصين شرقا الى أميركا اللاتينية وافريقيا بكافة أشكال الدعم من منح وقروض ميسرة وغيرها بعيدا عن أي أغراض أو غايات مصلحة. (الخرجي، 2005، 68)

تقف الكويت في طليعة الدول التي تقدم العون الى الفقراء والمعوزين في العالم، وتمتلك سجلاً انسانياً دولياً حافلاً في محاربة ظاهرة الفقر حيث تم انشاء مبادرة صندوق الحياة الكريمة عام 2008 وساهمت الكويت برأسمال قدره 100 مليون دولار للمساعدة بمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي للدول الفقيرة وقد استفادت من الصندوق 22 دولة حسب البيانات الصادرة عن الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، وكذلك دعم للشباب العربي لحل مشكلة البطالة التي تثقل كاهل ميزانيات الدول النامية عبر إنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة بملياري دولار وتبلغ المساهمة الكويتية في هذا الصندوق نصف مليار دولار في مبادرة فريدة على المستوى العربي لتحسين اقتصادات الدول العربية وتخفيف معاناتها ومساعدتها على النهوض، فضلاً عن تقديم الدعم للأفكار والقرارات الدولية في هذا الشأن ومنها المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر الذي يصادف 17/تشرين الاول من كل عام، وتملك الكويت سجل حافل في محاربة ظاهرة الفقر، وكذلك القيام بتقديم المساعدات الإنسانية والمادية للعديد من دول العالم المحتاجة. (صحيفة الانباء الكويتية، 2015)

المطلب الرابع

دور وزارة الخارجية الكويتية في السياسة الخارجية الكويتية

تعتبر وزارة الخارجية بمثابة الجهاز الفني المسئول في الدولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية في ظل الدستور، وفي إطار توجيهات أمير البلاد وسياسات الحكومة، وتلعب الخارجية كجهاز فني متخصص دور محوريا في توفير المعلومات والمشورة لمتخذ القرار عن المتغيرات الخارجية المؤثرة على الدولة، وعلى سياستها الخارجية. (موقع وزارة الخارجية

الكويتية، <http://www.mofa.gov.kw> / 2016)

وبعد مراجعة وتقييم الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الكويتية حتى يمكن إلقاء الضوء على آليات قيام الوزارة بمهامها الفنية في صناعة وتوجيه وتقييم ومراجعة السياسة الخارجية الكويتية، وقد تبين من المراجعة الملاحظات التالية: (العنزي، 2013، 61)

تأسيس تقسيمات تنظيمية نوعية تتفق مع التقسيم الجغرافي للعالم مع أهمية خاصة للمجالين الخليجي والعربي والمنظمات الدولية: حيث تضم الوزارة تقسيمات تنظيمية نوعية تتفق مع التقسيم الجغرافي القاري للعالم وهي تقسيمات: الأمريكتين، افريقيا واسيا واوروبا، ثم تقسيم خاص لشئون مجلس التعاون الخليجي، وتقسيم خاص للوطن العربي وتقسيم خاص للمنظمات الدولية.

أسبابا موضوعية تبرر هذا التقسيم، حيث تمثل الدائرة الخليجية أولوية خاصة في السياسة الخارجية الكويتية، وتتعاظم هذه الأهمية، ولا تتراجع، يوما بعد يوم في ظل المتغيرات الاقليمية والعالمية المحيطة بالمنطقة والتي تبرر تكاملا مستمرا، خاصة في ظل دعوة العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى الوحدة على المستوى الخليجي، بالإضافة إلى وجود العديد من فرص تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، على الأخص في إطار استراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون الخليجي (2010-2025)، والتي تتضمن محاور هامة تتمثل بتشجيع الشراكات وحركة الاستثمارات، وربط البنية التحتية وتعزيز التجارة البينية، وحرية النشاط الاقتصادي للأفراد، وغيرها.(الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2012)

والدائرة العربية تظل أيضا على قدر كبير من الأهمية لدولة الكويت على الرغم من وجود الخلافات والتباينات خاصة بعد انتفاضات الربيع العربي وظلال الأزمة السياسية في سوريا وانعكاساتها السياسية السلبية على الواقع السياسي العربي. وبذلك يمكن تفعيل دور هذه الدائرة من خلال التعاون الاقتصادي العربي، وهو الأمر الذي أكدته الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الوزارية (94) عام 2012م، حيث قام بالمطالبة بتفعيل هذا التعاون من خلال برامج تنفيذية بمشاركة القطاعين العام والخاص العربي.

وضرورة تأسيس تقسيمات تنظيمية فنية تلعب دوراً كبيراً في دعم صناعة وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة في الخارجية في الهيكل التنظيمي للوزارة، حيث تضم وزارة الخارجية تقسيمات فنية متعددة تقدم الدعم والاسناد لعملية صناعة السياسة الخارجية الكويتية أبرزها: المراسم القنصلية، نظم وتقنية المعلومات، الإقتصادية، القانونية، الإدارية والمالية، الإنشاءات والصيانة، بالإضافة إلى تقسيم تنظيمي خاص للمتابعة والتنسيق. (العنزي، 2013، 63)

ويلاحظ عدم وجود تقسيم تنظيمي خاص للتخطيط بوجه عام او التخطيط الاستراتيجي بشكل خاص في الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية الكويتية. (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، 2012)

كما يلعب المعهد الدبلوماسي الكويتي دوراً مهماً من خلال تنمية الكوادر الوطنية السياسية والدبلوماسية: يتبع المعهد الدبلوماسي الوزارة الخارجية الكويتية، ويهتم المعهد بتنمية الكوادر الوطنية في المجال الدبلوماسي، وقد تأسس المعهد وفقاً للمرسوم رقم (350) من سنة 2006م ليتولى وفق المادة رقم (2) من ذات المرسوم تلبية احتياجات الوزارة في مجال تأهيل وتدريب أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي واجراء البحوث وتنظيم الندوات وتقديم المؤتمرات والاستشارات ذات الصلة بمهام المعهد، وتطوير وتنمية القدرات والخبرات العملية والعلمية لجميع أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وتضمن البرنامج التدريبي للمعهد عامي (2011-2012) الدورات التدريبية الهامة، مثل الثقافة الإقتصادية والثقافة الأمنية للدبلوماسيين، أساسيات القانون الدولي، تاريخ العلاقات الدولية، سياسة الكويت الخارجية والتوجهات العامة للدولة، بخلاف الدورات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات وفن التفاوض وفن الاقناع وفن الخطابة والثقافة الاعلامية، وكذلك دورات اعداد كتابة التقارير السياسية بالإضافة الى دورات تعزيز اللغات الاجنبية. (محرمة، 2014)

بالنظر إلى الأهداف الإستراتيجية للتنمية، تتبين لنا قوة العلاقة بين تلك الاختصاصات والهدف الاستراتيجي المعني بالإدارة الحكومية الفعالة من خلال تعزيز العلاقات والمصالح المتبادلة والشراكات الفعالة مع دول الجوار وعلى الأخص في المحيطين الخليجي العربي والآسيوي، والعمل على تفعيل دور الدبلوماسية الإقتصادية بما يعزز دور وفرص القطاع الخاص الوطني محلياً وخارجياً. (محرمة، 2014)

تبنّت الإدارة الإقتصادية في وزارة الخارجية مفهوماً جديداً أطلقت عليه (الدبلوماسية الإقتصادية) لتحديد مسار السياسة الخارجية المستقبلية للدولة المرتكزة على الانفتاح الاقتصادي نحو تحقيق الهدف الرئيسي وهو تسويق الكويت كمركز مالي وتجاري عالمي. (موقع وزارة الخارجية الكويتية، <http://www.mofa.gov.kw> /2016)

جاء في الدليل الاقتصادي الصادر عن الإدارة الإقتصادية في وزارة الخارجية في عام 2016م، بأن هذا المفهوم يتمثل في دبلوماسية تعظيم المنافع وزيادة هامش المناورة السياسية وبناء التحالفات الإقتصادية مع الدول والتكتلات الإقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية في السنوات الأخيرة، حيث بين الدليل أنه في ضوء هذه المتغيرات والتطورات العالمية وتحديات العولمة بات من الضروري أن تسعى الكويت إلى رفع كفاءتها لخلق فرص إنتاجية مستدامة للمنافسة في الاقتصاد العالمي المفتوح حيث لم تعد السياسات الإقتصادية والاجتماعية المبنية على توزيع الثروة والرعاية الكاملة للفرد ذات جدوى في الوقت الراهن. (موقع وزارة الخارجية الكويتية، <http://www.mofa.gov.kw> /2016)

أهم الانجازات التي حققتها وزارة الخارجية الكويتية في حل الخلافات العربية العربية

إن الكويت رغم صغر حجمها إلا أنها كانت على الدوام تقود وساطات ناجحة تمهد لها وتعتمد على خبرتها في حل الكثير من المشكلات الثنائية ويسجل لها التاريخ النجاح بجدارة في قضايا لا تُحل لولا تدخل الكويت ولا عجب إن يسمى أمير الكويت بأمر الديبلوماسية لما له من تاريخ مشرف في حل كثير من النزاعات واطفاء العداوات في مهدها ويثمن للكويت اليوم نجاح دبلوماسيتها في تعزيز تواجد الكويت في قلوب الشعوب المختلفة لدورها الرائد في معالجة ما يستجد من ازمات حتى على الصعيد الشعبي .

وهناك دور بارز لا ينكر لمجلس الأمة الكويتي في دعم السياسة الخارجية الكويتية من خلال وفوده التي تزور بلدان العالم وتدعم الدور الكويتي الرسمي وهذا بدوره دور طبيعي متناغم للكويت رسمياً وشعبياً وهو موقف تاريخي لا ينسى للكويت أميراً وحكومة وشعباً ويدل على إيمان الشعب الكويت عامة بأهمية القيام بدور الوسيط الخبير لحل الخلافات والنزاعات

وهناك في سجلات التاريخ والوثائق عشرات بل مئات من المواقف للكويت تؤكد أنها كانت اللاعب الابرز في حل الخلافات واحتواء التوترات والاسهام بمبادرات وهناك مقولة صحيحة ان الكويت صديقة للعالم ولشعوبه بفضل حكامها وشعبها، ومن ابرز النجاحات التي قدمتها وزارة الخارجية الكويتية في حل الخلافات والنزاعات العربية العربية ما يلي: (عبدالرحمن، 2014)

تقديم الدعم المادي للدول الفقيرة التي تشهد نزاعات وخلافات من خلال صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي في الكويت والتابع لوزارة الخارجية الكويتية والذي يعد اداة فعالة من ادوات السياسة الخارجية التي تبنتها الكويت بوزارتها.

في يناير عام 2017 استمرت الخارجية الكويتية باستكمال ما بدأته الكويت من محاولات للوساطة في حل الأزمة الخليجية الإيرانية على خلفية اقتحام السفارة السعودية في طهران، وحمل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد رسالة من دول الخليج الست الى القيادة الإيرانية توضح وجهة نظرها حول قضية الخلاف بين الطرفين الخليجي والإيراني، وأجرت اتصالات مع طهران في ما يتعلق بكيفية بدء الحوار معها لتحديد موعد ملائم للجانبين، حيث جرى تكليف الكويت رسميا من قبل مجلس التعاون بفتح قنوات وساطة مع طهران، لتخفيف حدة التوتر، خاصة بين المملكة العربية السعودية والحكومة الإيرانية، وجاء الرد الإيراني بعدها بأسبوعين بزيارة كانت الأولى للرئيس الإيراني حسن روحاني للكويت والتي وصفها نائب الوزير خالد الجارالله بالايجابية والناجحة. (الشرقاوي، 2017)

إرسال مذكرة احتجاج إلى الحكومة اللبنانية في شأن ضلوع حزب الله في قضية خلية العبدلي، وعلى إثرها في 13 أغسطس من عام 2017م حيث قام رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري بزيارة للكويت للتباحث في هذا الشأن. (الشرقاوي، 2017)

الفصل الثالث

مناقشة النتائج والفرضيات والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي ما تم تناوله من خلال هذه الدراسة من خلال المباحث والمطالب والتي كان محورها تناول اثر الوساطة الدبلوماسية الكويتية ودورها في حل النزاعات العربية، وفيما يلي استعراض لخاتمة الدراسة التي تتضمن مناقشة النتائج والفرضيات والتوصيات.

أولاً: مناقشة النتائج والفرضيات:

هدفت الدراسة بشكل عام تناول الوساطة الدبلوماسية الكويتية ودورها في حل النزاعات العربية خلال الفترة (2006-2017).

الإجابة عن السؤال الأول: ما الأهداف والفوائد التي دعت الكويت لتقوم بدور الوسيط في حل النزاعات العربية؟ تبين أن بان الاهداف والفوائد التي دعت السياسة الخارجية الكويتية بعد استقلالها تقوم بتنفيذ الوساطة الدبلوماسية في سياستها الخارجية في حل النزاعات العربية والتي تعد ركيزة اساسية بالنهوض بالكويت تمثلت بمحاولة الخروج الى الساحة السياسية الدولية من خلال لعب دور الوسيط في حل النزاعات وايجاد مكاناً سياسياً قوياً لها بين دول الخليج العربي والوطن العربي بأكمله، ابقاء علاقات الكويت مفتوحة على كافة الأصعدة مع الدول العربية قاطبة من دون تأثر بما أفرزه الربيع العربي.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية؟

تبين أن العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية تمثلت بقدرات الكويت المالية الضخمة حيث لعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية؛ وكذلك البعد الشخصي لأمير الكويت الامير صباح الأحمد، من خلال جهود الوساطة الإقليمية؛ حيث يتمتع صباح بقدرات وحرفية عالية وخبرة طويلة في مجال الوساطة امتدت لأكثر من نصف قرن في مجال إدارة السياسة الخارجية.

الفرضية الاولى: ادى الموقع الجغرافي لدولة الكويت على اعتماد الوساطة في سياستها الخارجية مع محيطها الاقليمي العربي.

يتضح من خلال الدراسة الحالية بأن الموقع الجغرافي لدولة الكويت على اعتماد الوساطة في سياستها الخارجية مع المحيط الاقليمي العربي حيث ان الكويت محدودة المساحة وقليلة السكان وهي محاطة بثلاث دول تتميز بمساحات شاسعة وكثافة بشرية كبيرة مقارنة بالكويت وهذه الدول هي السعودية والعراق وايران، وجميعها عبر الخليج العربي والتي تعد منظومة امنية وسياسية واحدة، وهذه الدول ذات تأثير في توجهات السياسة الخارجية الكويتية. وهذا يؤكد صحة الفرضية بان الموقع الجغرافي له دور في الاعتماد على الوساطة الدبلوماسية في السياسة الخارجية لدى دولة الكويت.

الفرضية الثانية: أثر المتغير القيادي ممثلاً بأمير دولة الكويت دوراً في نجاح الوساطة الكويتية في محيطها الأقليمي العربي.

يتضح من خلال الدراسة الحالية بأن الدور القيادي ممثلاً بأمير دولة الكويت دوراً في نجاح الوساطة الكويتية في محيطها الأقليمي العربي، حيث ان هناك تأثير للأبعاد الشخصية لأمير الكويت صباح الاحمد في إيجاد الحلول وحل العديد من النزاعات في القضايا السياسية على المستوى الخليجي والأقليمي مما يوضح بانالبعد الشخصي يسهم بدرجة كبيرة في رسم ملامح الدور الملحق على عاتقه، والتأكيد على أن الخبرة السياسية للأمير صباح الاحمد والمتمثلة بالوعي السياسي والمعرفة الكافية بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة وبعد النظر في الأمور السياسية والتي تعد عنصراً فاعلاً في تسوية الخلافات بين الدول، لاسيما فيما يتعلق باستيعاب المتغيرات وتحديد الإشكاليات وطرح البدائل واختيار أفضلها وأنسبها، وهو ما أدى إلى تصاعد ملامح الدبلوماسية الناعمة في السياسة الكويتية.

وهذا يؤكد صحة الفرضية بان المتغير القيادي ممثلاً بأمير دولة الكويت دوراً في نجاح الوساطة الكويتية في محيطها الأقليمي العربي.

الفرضية الثالثة: أثر المتغير الاقتصادي في نجاح الوساطة الكويتية.

يتضح من خلال الدراسة الحالية دور المتغير الإقتصادي في نجاح الوساطة الكويتية حيث لعب الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الإقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية، الأمر الذي زاد من نفوذ الكويت ومنحها مصداقية كبيرة في لعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، كما أن قدرات الكويت المالية الضخمة من أهم عوامل نجاحها في القيام بدور الوساطة، حيث لعب الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية دوراً كبيراً في تفعيل الأدوات الإقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية.

وهذا يؤكد صحة الفرضية بأن المتغير القيادي ممثلاً بأمر دولة الكويت صباح الاحمد له دوراً في نجاح الوساطة الكويتية في محيطها الإقليمي العربي.

ثانياً: النتائج والفرضيات:

بعد البحث المستفيض توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

الاهداف والفوائد التي دعت السياسة الخارجية الكويتية للقيام بتنفيذ الوساطة الدبلوماسية في سياستها الخارجية في حل النزاعات العربية تمثلت بمحاولة الخروج إلى الساحة السياسية الدولية من خلال القيام بدور الوسيط في حل النزاعات وإيجاد مكاناً سياسياً قوياً لها بين دول الخليج العربي والوطن العربي بأكمله.

إبقاء علاقات الكويت مفتوحة على كافة الأصعدة مع الدول العربية قاطبة من دون تأثر بما أفرزه الربيع العربي.

العوامل التي لعبت دوراً في نجاح الكويت في حل النزاعات العربية تمثلت بقدرات الكويت المالية الضخمة.

تفعيل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية للأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يقترح ما يلي:

الإستمرار على نهج دور الوساطة الدبلوماسية في حل النزاعات لما لها من أثر إيجابي على السياسة الخارجية الكويتية ومردود سياسي في توطيد العلاقات الدولية بين الكويت والدول العربية.

تقديم الدعم اللازم والصلاحيات للصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية لما له من دور كبير في تحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية.

التأكيد على تجسيد العلاقات مع الدول المجاورة وخاصة الدول الثلاث متمثلة بالعراق وإيران والسعودية ومحاولة كسب جميع الاطراف لصالحها.

اجراء الدراسات والبحوث حول الاستراتيجيات المطبقة في تنفيذ سياسة الكويت الخارجية لتأمين التوازن الاقليمي من خلال الوساطة الدبلوماسية ومحاولة ربط السياسة الخارجية بالتوازن الاقليمي والوساطة الدبلوماسية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب العربية

- أبو هيف، علي صادق (1975) القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ابوعباة، سعيد (2009) الدبلوماسية- تاريخها مؤسساتها انواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين.
- اسيري، عبدالرضا (1993) الكويت في السياسة الدولية المعاصرة- انجازات واخفاقات وتحديات، مطابق القبس التجارية للنشر والتوزيع، الكويت.
- اسيري، عبدالرضا (2000) النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط5، جامعة الكويت، الكويت.
- أنبيل، غي (1999) قانون العلاقات الدولية، ترجمة نور الدين لباد، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي.
- بريري، محمود مختار (2004) التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عمان.
- توفيق، سعد حقي (2004) مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- حسين، سهيل (2002) تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي، دار الفتلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- حلمي، نبيل (1983) التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عمان.
- الخرزجي، ثامر كامل (2005) العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- الشاعري، صالح يحي (2006) تسوية النزاعات الدولية سلميا، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الصيفي، مريم (2015) فن الاتيكيك ومراسم البروتوكول، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- العطية، عصام (1993) القانون الدولي العام، الطبعة الخامسة، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.

غالي، بطرس بطرس (1990) العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

فؤاد، مصطفى أحمد (1995) دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية.

اليوسفي، أمين محمد قائد (1997) تسوية المنازعات الدولية بالوسائل الدبلوماسية، دار الحداثة، بيروت.

المجلات العلمية

بوسعدية، رؤوف (2016) دور دبلوماسية الجزائر في حل النزاعات الاقليمية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد (9)، 154-170.

حمدان، نهلة ياسين (2003) الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الخنزدار، سامي (2011) علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات - النشأة والتطور، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، 5 (1)، 85-114.

الدعيج، عبير (2010) سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة "1974-1989"، وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.

الرومي، محمد (2010) دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية، وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.

الصمادي، زياد (2010) حل النزاعات "نسخه منقحة للمنظور الاردني"، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة.

طنفوري، محمد (2011) الثورة العربية: القرارات الممكنة في ميكانيزمات التحول، منبر الحرية، 7/7 آذار 2011م.

عبدالحى، سماح عبدالصبور (2014) القوة الذكية في السياسة الخارجية- دراسة في ادوات السياسة الخارجية، سلسلة الوعي الحضاري (10)، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر.

عبدالعال، محمد شوقي (2010) فض المنازعات في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي مقارنة بتجارب منظمات اقليمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الامارات العربية المتحدة.

العنزي، عبدالله والخالدي، مرضي (2000) تطور العلاقات الكويتية الافريقية وموقف الدول الافريقية من الاحتلال العراقي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، (4)28.

العنزي، عدنان عبدالله (2013) اليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية - دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية واقليمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط عمان.

الغنيم، عبدالله (2004) سمو الامير صباح الاحمد "عزيمة وبناء"، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

غنيمي، زين الدين (2001) الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرون: رؤية استراتيجية استشرافية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.

قيسون، ابراهيم (2017) دور الخليج العربي في القضية السورية- المسار السياسي، مركز طوران للابحاث والدراسات الاستراتيجية، اسطنبول، تركيا.

الكيالي، عبدالوهاب (2012) موسوعة الدبلوماسية، الجزء الثاني، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عمان.

المضيان، بدر الدجي (2010) سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961-1973، وزارة الخارجية الكويتية، ادارة البحوث والاعلام، الكويت.

النعيمي، احمد نوري (2011) عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان.

الرسائل الجامعية

مطيري، ناصر (2017) الكويت ودبلوماسية الوساطة- دراسة قانونية سياسية تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الكويت، الكويت.

السلطان، منيرة (2012) الوساطة اداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً واسلامياً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

المواقع الالكترونية

ابوركة، سمر (2011) المنازعات الدولية قضية لوكري دراسة حالة، دنيا الرأي، تاريخ النشر: 1-6-2011، الرابط:

www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/m

ابوصليب، فيصل (2017) الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة ازمة فريدة، مركز الجزيرة للدراسات: الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/.html>

الرجيب، وليد (2017) السياسة الخارجية الكويتية، مقالة منشورة اخبار الرأي الكويتي، الرابط:

<http://www.alraimedia.com/Home/Details>

السلمان، عادل (2004) الاحلاف والتكتلات الدولية، الحوار المتمدن، الرابط الالكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22188>

العدواني، عادل (2018) الكويت والمساعي الحميدة، مقال منشور على موقع جريدة الانباء الاخباري، الرابط:

<http://www.alanba.com.kw/kottab/adel-aladwani>

محارمة، عمر (2014) الكويت عاصمة قمم التعاون والتضامن، مقال منشور جريدة الدستور: الرابط الالكتروني:

<http://www.addustour.com/articles/190753>

الشرقاوي، خالد (2017) الدبلوماسية الكويتية اجتازت العديد من التحديات بنجاح، مقال منشور في موقع الرأي

الكويتي الاخباري: الرابط:

<http://www.alraimedia.com/Home>

عبدالرحمن، يوسف (2014) الدبلوماسية الكويتية مدرسة في السياسة الخارج، مقال منشور في صحيفة الانباء الالكترونية، الرابط:

<http://www.alanba.com.kw/kottab/youssuf-abdulrahman>

موقع وزارة الخارجية الكويتي الرسمي:

[/http://www.mofa.gov.kw](http://www.mofa.gov.kw)

موقع صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي الالكتروني:

[http://www.arabfund.org/default.](http://www.arabfund.org/default)

التقارير والقوانين

الدليل الاقتصادي الصادر عن (الادارة الإقتصادية) في وزارة الخارجية عام 2016م.

الفقرة الرابعة من المادة (3) من ميثاق الوحدة الإفريقية الموقع في أديسا بابا في شهر مايو 1963.

Bastid, S (1956) Anzilotti, G (1990) cours de droit international in R.G.D.I.P.Paris.
La fonction juridictionnelle dans les relations internationales, cours de droit, Paris.

Delbez, L (1962) les principes généraux du contentieux international, LGDJ, Paris.

Moore, C. W. (1997). "Mediation Environmental Enforcement and Compliance Issues." In G.

Rousseau, J (1976) droit international public, Précis DALLOZ, 6 Ed. Paris.

Youssef, Hesham. (2014). Mediation and Conflict Resolution in the Arab World: The Role of the Arab League: Yearbook on the Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE). 299-312. 10.5771/9783845252698_299.